

A0484

حاشية العالم العلامة والخير الفهامة وحيد
عصره وفريد دهره الشيخ أحمد بن
محمد الدمياطي على شرح الورقات
في أصول الفقه للأمام
جلال الدين المحلى
رحمهما الله
آمين

وبالهامش الشرح المذكور

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم أطيب الأصول وطهر فروعه وخصه بالكتاب
 العزيز المحرر للقول وآناه جوامع الكلم فهي ستة ألفاظ وبين أحكام الشرع وباقامتها السعادة
 دنيا وأخرى وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من تعبد بهجج الأعمال واداء الفرض
 والمندوب وتعامل في معيشة الحلال واحتجب فاسد الامور ومكروهاتها وامتنع من الحرام قتلح
 الجنة فباسعادة من حياه مولاه بالاكرام وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الخاتم على التتفقه في
 الدين المؤيد باللائل القطعية وواضحات البراهين صلى الله عليه وسلم وعلى آله المطهرين من
 الاناس وأصحابه المحمدين على الحق فكان أجاسعهم من أعظم الأدلة مع الاستصحاب والقياس
 (و بعد) فهذه تقررات شريفة وعبارات لطيفة لشيخنا علامة مصره وفريد عصره الشيخ أحمد
 ابن محمد الدماطي الشافعي مفتي بلد الله الحرام مكة المكرمة نعمة الله بالرحمة والرضوان على شرح
 ورفات أبي المعالي الشيخ امام الحرمين جلال الدين المحلى أنزل الله عليهما صاحب رحمة وأسكهما
 بحسب حجة جنته بوردتها بامر من خطه بما مش نسخة حين قراءته الشرح المذكور لجمع هذه الطلبة
 بالمشيخ الحرام بقاءت محمد الله نسخة مطولة مختصرة منقحة معتبرة واسأل الله أن يشفع بها كما نفع
 بأصلها وأن يجعل علما خالصا لوجهه الكريم انه جواد رؤوف رحيم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أي
 بكل اسم من أسماء الذات الاعلى الموصوف بكمال الانعام أو بإرادة ذلك البندى أو بأولف ملتبسا
 متبركا أو مستعينا وانتصر على البسمة لحصول الحمد ما قامها تضمن نسبة التمجيل اليه تعالى عما
 الوجه الخصوص وافتتح الانها من أبلغ الثناء وجد الفضلاء ولهذا كثر بها الامام البخاري في
 صحيحه وترك الصلاة اختصارا لو يحتمل انه أتى بها لفظا والحاصل ان الذي يجمع البسمة
 والتشهد ذكر الله تعالى وقد جعل بالبسمة (قوله فهذه) ان كانت الخطبة قبل التاليف
 الى معاني الدهن أي مفصل هذا المجلد ورفات وان كانت بعد التاليف فاما ان تكون

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد (فهذه)

(والاحكام) المرادة فعباد ذكر (٤) (سبعة الواجب والمتدوب والمباح والمنذور والمكروه والصحيح والغاسد) فافقه العلم

بالموجب والمتدوب
الى آخر السبعة أى
بان هذا الفعل واجب
وهذا مندوب وهذا
مباح وهكذا الى آخر
السبعة (فالواجب)
من حيث وصفه
بالوجوب (ما ياتى)
على فعله و يعاقب
على تركه) ويتكى في
صدق العقاب وجوده
لواحد من العصاة
مع العقوب عن غيره
ويجوز ان يزيد
و يترتب العقاب على
تركه كما عرفت بغيره
فلا ينافى العقوب
(والمندوب) من
حيث وصفه بالندب
(ما ياتى على فعله ولا
يعاقب على تركه
والمباح) من حيث
وصفه بالمباح (مالا
يُشَاب على فعله) وتركه
(ولا يعاقب على تركه)
وفعله أى مالا يتعلق
بكل من فعله وتركه
نواب ولا عقاب
(والمحذور) من حيث
وصفه بالخظر اى
الحرمه (ما ياتى على
تركه) امتثالا
(ويعاقب على فعله
والمكروه) من حيث
وصفه بالكراهة
يُشَاب على تركه (امتثالا
ولا يعاقب على فعله
والصحيح) من حيث
وصفه بالصح

استعمالها في التعريف بهذا المعنى اما لانها حقيقة عرفية قلنا ذكر واما لانها مجازية مشتهرة ولم يعل عليه
قرينة واضحة وهي التقييد بخصوصها من الاجتهاد لانه انما يفيد الظن وانما قال بالمرادة العلم بمعنى
الظن ولم يقل بالمرادة بمعنى الظن لانه لم يشترط اطلاقها بمعنى الظن بخلاف العلم (قوله والاحكام
المرادة فعباد ذكر سبعة) أى في التعريف المتقدم وانظر في محل الاضمار ايضا ما لم يمتدنى (قوله
سبعة) فيمنه الفقه منه ان لا يؤول كلامه من المراد ان هذه السبعة من جهة الاحكام المرادة وانما
أسقط من الاحكام التكليفية خلاف الأولى جري على طريقة المتقدمين الذين لا يمتدنى واما
المتأخرون المتقدمون له فقالوا المطلوب تركه طلبا غير جازم ان ثبت بنهى مقصود فهو المكروه وان
ثبت بنهى غير مقصود أى مستفاد من الامر بصدقه فهو خلاف الأولى (قوله فالواجب ما ياتى بالحق)
أى قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً أو سواء كان واجبا عينياً أو كفاً تائياً (قوله من حيث وصفه بالوجوب) هى
حيثية تقييد لا حيثية تعليل كقولك النار من حيث انها حارة تسخن أى لا باعتبار وصفه بالصح
السلطان ومنه يعلم ان هذه الاسماء متداخلة لا متباعدة كصلاة الفرض في محل مقصود بأوفى
الحكام مثلاً ولا منافاة بين الانابة والمعاقبة تهما لا اعتبار بين مختلفين (قوله مع العقوب عن غيره) لا يقال
ان تركه مفرد مضاف وهو من صيغ العموم لجواز جعل الحنفى على الحنفى أو العهد الذهبى (قوله
والمندوب) أى المندوب الى أى المدعو اليه فيه الحنفى والاصال وأورد على التعريف الذى اذان
فانه اذا اطبق أهل الندب على تركه قوتوا وعوقبوا في الدار الاخرى فواجب بانه من حيث التهاون
بالدين لا سيما شعاره الظاهرة (قوله والمباح) ويسمى أيضاً جائزاً أو حلالاً (قوله أى مالا يتعلق بالحق)
انما قال فلما لم يأت على كل من الانابة والمعاقبة على كل من فعل المباح وتركه كما مر جائزاً اذله
تعالى ان يفعل ما يشاء حتى انابة العاصي وتعذيب الطائع فلا يصح نفي واحد من الانابة والمعاقبة
أفاده سم (قوله والمنذور) ويسمى حراماً ومعصية وذناباً وجرماً وعاراً ومتموعاً على أى من
الشارع ويسمى حراماً ايضا في الصحاح الحظر المحر وهو خلاف الاباح والمنذور والمحرّم (قوله امتثالا)
بان كف نفسه عنه لئلا ينهى الشرع وانما عقده احتراماً عن تركه لم يخوف من مخلوق أو حياء
منه أو يحجز عنه فلا يشاب عليه وكذلك ان تركه بلا قصد شئ (قوله ويعاقب على فعله) أى يقع العقاب
في الآخرة عدلاً على فعله بلا عذر قال في الجوهرة

فان يشاقب بعض الفضل * وان يعذب فبعض العدل

(قوله مع العقوب عن غيره) ولا ينافيه ان فعل مفرد مضاف لعرفه قد علم لانه يجب على ما تقدم من ان
الاضافة للعنف أو العهد الذهبى (قوله و يترتب العقاب) أى استحقاقه على فعله بان ينهض فعله
سبباً للعقاب بمعنى ان من فعله بلا عذر استحق العقاب ولا يلزم من استحقاقه وجوده بالفعل ألا
ترى انك تقول تركه يندب حتى القضاء أو الاقضاء والتدبير من معناه ليس متلباً بواحد منها (قوله
والمكروه) تملت العبارة ما كان طلب تركه بنهى مخصوص وما كان بنهى غير مخصوص كالنهي
عن ترك التدب بات المستفاد من أوامر أو هو أصل الاصطلاح الأصولى وان خاف بعض متأخري
الفقهاء ومنهم المصنف فخصوا المكروه بالاول وسماوا الثاني خلاف الأولى (قوله والصحيح) هو وفاة
السلم (قوله النفوذ) هو بالمهمة من نفوذ السهم وهو بلوغ المقصود من الرى أى بان يوصف
بالنفوذ ويصح اصطلاحاً ان يقال انه نافذ (قوله ويعتد به) بان يوصف بالاعتداد ويصح اصطلاحاً
ان يقال انه معتد به فاذا قيل هذا البيع صحيح أى نافذ ومعتد به و يترتب عليه حل الانتفاع
بأشياء وهذا النكاح صحيح أى يترتب عليه حل الاستمتاع من وطء ومقدماهاته (قوله عقداً كان الخ)
والعبرة في العادة تظن المكاف فلو صلى على اعتقاده انه منتهى فبان محدثاً فافلاصلاً صحته وان لم
القضاء والعبرة في المعاملة بحسب الواقع فلو باع مالاً ورثته فلما أحياه فبان ميتاً يصح البيع (قوله

(والباطل) من حيث وصفه بالظلال (مالاتعلق به النفوذ ولا به تدبیه) بان لم یسمع باعتبار فیه شرعا قد کان او عبادة والعقد یصنف بالنفوذ والاعتداد بالعبادة یتصف بالاعتداد فقط اصطلاحا (o) (واقفقه) بالعلم الشرعی (اخص من العلم) لصدق العلم بالنحو وغيره فیکلفه علم وليس کل علم تقها (والعلم معرفة المعلوم) ای ادراک ما من شأنه ان یعلم (علی ما هو به) فی الواقع (کادراک الانسان بانه حیوان ناطق (والجهل تصور الشئ) ای ادراکه (علی خلاف ما هو به) فی الواقع) کادراک الفلاسفة ان العالم وهو ما سوى الله تعالى قديم و بعضهم وصف هذا الجهل بالمرکب وحمل البسيط عدم العلم بالشیء کعدم علمنا بمساحت الارضین وبما فی بطون الجدار وعلی ما ذکره المصنف لاسبی هذا جهلا (والعلم الضروی مالاً یقع عن نظر واستدلال) کالعلم الواقع بأحدی الحواس الخمس الظاهرة وهی السمع والبصر والشم والذوق فانه یحصل بمجرد الاحساس بها من غیر نظر واستدلال (واما العلم المكتسب

والباطل) هو لغة الذاهب وهو والفاسث سواء الا فی صورته الخ فانه یبطل بالردود یخرج منه و یفسد بالوطء و یلزمه اتمامه (قوله اصطلاحاً) ای بحسب اصطلاح أهل الشرع أو بعضهم وقضیته صحة وصف العبادة بالنفوذ أيضاً (قوله وليس کل علم تقها) ای فالنسبة حیثه العموم والخصوص المطلق بین الإنسان والحیوان و یقال أيضاً کل فیه عالم وليس کل عالم فیه الذلقة العادة انه کما وجد الاخص و جدالاً عم ولا عکس کالایحیی (قوله والعلم معرفة المعلوم) فیه دو رلان المعلوم مشتق من العلم ولا یعرف المعلوم الا بعدم معرفته ولا یعرف العلم الا بعدم معرفة المعلوم لانه أخذ فی تعریفه وأشار الشارح الی جوابه بقوله ای ادراک ما من شأنه ان یعلم وحاصله ان المراد المذکور مدنی علی المراد بالمعلوم المعلوم بالفعل وليس كذلك بل المراد به المعلوم بالامکان کذا فی الحاشیة (قوله علی ما هو به) ای علی الوجه الذی هو ای ما من شأنه ان یعلم ملتبس به ای بذلك الوجه فی الواقع والواقع قبل هو صل الله تعالی وقیل اللوح المحفوظ وقیل غیر ذلك (قوله کادراک الانسان الخ) ای وکادراک الفرس بانه حیوان صاهل وکادراک الحیوان بانه جسم نام مقدر کمال الارادة (قوله والجهل تصور الشئ) ما أحسن قوله فی تعریف العلم معرفة وهذا فی الجهل تصور فانه لیس بمعرفة أصلاً وانما هو حصول شیء فی الذهن (قوله علی خلاف ما) ای علی حاله وصف مخالف للحال والوصف الذی هو ای ذلك الشئ ملتبس به فی الواقع (قوله قديم) ای بذاته وصفاته أو بذاته دون صفاته وتفصیل عندهم وقد کفروا بک العقیدة (قوله و بعضهم) ای الاصولیین أو العلماء (قوله بالمرکب) انما کان مرکباً لانه جاهل بالحکم و جاهل بانه جاهل ولذلك قیل جهلت وما یتدری بانک جاهل * ومن لی بان یتدری بانک لا یتدری ومنه قوله قال جابر الحکیم یوما * لوانصف الدهر کنت أربک لانی جاهل بسیط * وصاحبی جاهل مرکب (قوله عدم العلم بالشیء) قضیته انصاف المجادل الیهمة بالجهل وليس كذلك فمن تمزاد بعضهم عما من شأنه العلم (قوله وعلی ما ذکره المصنف لاسبی هذا جهلا) ای العلم بالشیء جهلاً لا بصدق علیه تصور الشئ لا تنفاه تصورهم مطلقاً والله أعلم (قوله ما یقع) ای العلم الخ فلا یقال التعریف غیر مانع لتناوله التقليد مع انه لیس علماً ومعناه ان النفس ادركته بمجرد التوجه الیه کالعلم بان الشکل أعظم من الجزء أو بالحواس الظاهرة وان توقفه علی حدس أو تخیر به فالاول کالعلم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس والثانی کالعلم بان السقمتون یامسه له أو توقفه علی وجدان کالعلم بان فیک جوعاً وعطشاً وتواتر کالعلم بوجوده (قوله عن نظر واستدلال) وان توقفه علی شیء آخر کالاصفاً ومقلوب الحسدة (قوله بأحدی الحواس) ای بسبب أحدی الحواس ای العلم الحاصل للنفس بأحدی الخ لان المدرك للکلیات والجزئیات هو النفس والحواس جمع حاسة یعنی القوة الحساسة (قوله فانه یحصل) ای العلم الواقع (قوله واما العلم المكتسب الخ) دفع بزيادة ما توهم عطف العلم المكتسب علی مدخل کاف التمثیل تأمل (قوله بان العالم) وهو ما سوى الله وصفاته من جواهر واعراض وقوله حادث ای حدوثاً زمانياً ای مسبوقاً بوجوده بعدمه (قوله من التفریح) کزوال الحركة بطرق السكون والخلطة بطرق الضوء وعکس ذلك (قوله هو الفکر الخ) الفکر حركة النفس فی المعقولات واما حرکتها فی الحسوسات فقیل (قوله لیؤدی) ای لاجل ان یؤدی ذلك الفکر (قوله الی المطلوب) ای من علم اوطن (قوله فجمع المصنف بینهما فی الاثبات الخ) وقدم ذکر الاثبات علی النفی لان الاثبات أشرف وعکس المصنف لان النفی من توابع الضروری وعن الاشراف من

العالم واما شاهد فیه من التعریف یتقل من تعریفه الی حدوثه (والنظر هو الفکر فی حال المتظوره) لیؤدی الی المطلوب (والاعتدال طلب الدلیل) لیؤدی الی المطلوب فؤدی النظر والاستدلال واحد وجع المصنف بینهما فی الاثبات والنفی تاکیدی (والاعتدال طلب الدلیل)

(والدليل هو المرشد الى المطلوب) لانه علامة عليه (والظن يجوز أمر من أحدهما أظهر من الآخر) عند الجوز (والشكل يجوز الأمر من لانه لا أحدهما أعلى (٦) الآخر) عند الجوز قال ترد في قيام زيد وفيه على السواء شك ومع رجحان الثبوت

والاكتفاء ظان (وأصول

الفقه) أي الذي وضع

فيه هذه الورقات

(مارقه) أي طرق

الفقه (على سبيل

الاجال) كطابق الأمر

والنهي وفعل النبي

صلى الله عليه وسلم

والاجماع والقياس

والاستصحاب من حيث

البحث عن أولها مانه

للو حوب والثاني انه

للضرورة والباقي بانها

تتبع وغير ذلك مما

سباني مع ما يتعلق به

بجـ لاف طرقه على

سبيل التفصيل نحو

أذهبوا الصلاة ولا

تقرؤا الزاوسلاته

صلى الله عليه وسلم في

الكسبة كأخرجه

الشحن والاجماع

على أن لبنت الابن

السدس مع بنت

المذهب حيث لا معب

لها دقياس البر على

الارزقي امتناع بيع

بعضه ببعض الا مثلا

بغلي يدايد كإرواه

سلم واستعاب

الطهارة لمن شك في

بقائها فليست من

أصول الفقه وان ذكر

بعضها في كتبه تمثيلا

(وكيفية الاستدلال

الكتيب اذ هو أقوى منه وأبعد عن الخطأ (قوله هو المرشد الخ) اعلم ان المرشد يطلق حقيقة على الزايب ما يشبهه ويطابق مجازا على ما به الارشاد وهو المراد هنا دليل قوله لانه علامة عليه فيثبت بقوله قد أدخل المجاز في التعريف وهو لا يجوز ويجب بان تعرف الدليل بما ذكره كعرف تعريف الاستدلال بطلب الدليل قرينة على ارادة معنى المرشد المجازي اذ هو المناسب لعني الاستدلال المذكور كذا في ميم (قوله أحدهما أظهر من الآخر) فبإدخال كلاهما ظاهر لكن أحدهما أظهر فخرج به نحو يز فاء الجهر بحاله وانقلبه دعاء مثلا إذ كل منهما حائز الوقوع عقلا وأحدهما وهو بقاؤه بحالة أظهر مع أن ذلك ليس من قبيل الظن لان البقاء بحاله معلوم لنا علما عاديا والانتقال خفي عند العقل في مجاري العادات تعرف الظن بما ذكره تعريف بالارزاق الظن هو الادراك الراجح لاحد الأمرين المزموم لنحو يز وأسقط المصنف تعريف الوهم وهو الادراك المقابل للظن (قوله عند الجوز) سواء وافق الواقع أم لا (قوله والشكر يجوز أمر من) هما طرفا الممكن كوجود زيد وعدم وجوده (قوله وأصول الفقه) أي الفن المسمى بهذا القالب المشروح بمدحه بابتداء الفقه عليه (قوله الذي وضع فيه هذه الورقات) أي جعل بسبب بيانه هذه الورقات التي هي الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله أي طرق الفقه) فيه عود الضمير على جزء العلم وهو كالإزاي من زيد لا معنى له فلا يصح عود الضمير عليه وأجيب بان عود الضمير عليه باعتبار المعنى الاصل الاضافي فيه استخدام (قوله على سبيل الاجمال) حال من طرق أي كانه تلك الطرق على صفة هي اجملها وعدم تعيينها ولذلك مثله بمطابق الأمر والنهي وفعل النبي صلى الله عليه وسلم أي كنهه المطلقات عن التقيد بما هو به معين ومنهى عنه معين وهكذا (قوله بانها حجج) أي يصح الاحتجاج والاستدلال بكل منها بشرطه (قوله وغير ذلك) كالعام والخاص والمطلق والمقيد وهو معطوف على مطلق الأمر ومن الغرار ارضى الله عليه وسلم على قول أو فعل (قوله مع بيان ما يتعلق به) متعلق بسباني وفيه أنه يأتي ما يتعلق بمافيه من الأمر والنهي أيضا بخلاف طرقه على سبيل التفصيل أي على سبيل وصفه هي تفصيل متعلقها وتعيينها (قوله كأخرجه الشنجان) أي رواه أي الصلاة بتأويلها المذكور أو العمل أو كونه صلى فيها فخرج الضمير ما يفهم من المقام (قوله مثلا بمثل) أي مقابلا بمثل أي مماثلين بان مسائل أحدهما الآخر في المقدار باعتبار الكيل (قوله يدايد) أي مقبوضين للعاقدين أي وارثهم أو وكيلهم بمجلس العقد قبل التفرق منه وقبل تخاثرهما بنحو أو زعمنا العقد والحلول لازم للتعاوض في المجلس غالبا (قوله ان شك) المراد بالشك مطاق التردد باستواء أو رجحان (قوله تمثيلا) أي لاجل تمثيل القواعد وايضا حلالا لاجل انها منه (قوله وكيفية الاستدلال بها) بالرفع مطلق على طرق (قوله من حيث تفصيلها) أي تعيينها وتعلقها بحكم معين (قوله عند تعارضها) أي في افادة الاحكام واتماق التعارض فيها الكونه طائفة في تلك الافادة بخلاف القطعيات لا يقع فيها تعارض (قوله وغير ذلك) أي كتقديم المين على العمل بان يجعل تفسير العمل وما ترك المصنف من أصول الفقه صفات المجهد أي المسائل المتضمنة لبيانها به الشارح عليها بقوله وكيفية الاستدلال بها الخ وبحاج عنه بانه تركها بما عسى انها ليست من أصول الفقه كما قيل به (قوله تجري صفات الخ) أي ما اشتراط فيه من الصفات لتوقف الاستدلال على المستدل وعدم تأهل كل أحد لذلك (قوله وأبواب أصول الفقه الخ) ان جعل معنى الكتب والأبواب والتفصيل الالفاظ المخصوصة كما هو معتاد للمحققين فالتقدير هنا وضمنون أبواب أصول الفقه

ها) أي بطرق الفقه من حيث تفصيلها عند تعارضها الكونه طائفة من تقديم الخاص على العام والمقيد على المطلق وغير ذلك وكيفية الاستدلال بها تجري الى صفات من يستدل بها وهو المجهد فهذه الثلاثة هي الفن المسمى بأصول الفقه لتوقف الفقه عليه (وأبواب أصول الفقه

أقسام الكلام والأمروالنهى والعام والخاص) ويذكر فيه المطلق والمقيد (والجمل (v) والمبين والظاهر) وفي بعض النسخ

والمستدل وساقى
(والأفعال والناحية
والمستوخ والاجماع
والاخيار والقياس
والمنظر والاباحة
وترتيب الأدلة وصفة
المفتى والمستغنى
وأحكام المجتهدين فأما
أقسام الكلام فاهل
ما تترك منه الكلام
أسمان) نحو زيد قائم
(أو اسم وفعل) نحو
قائم زيد (أو فعل
وحرف) نحو ما قام
أشبه بعضهم ولم يعد
الضغينة قام الراح
الى زيد مثلاً اعم
فله وروى المحمود على
عده كلة (أو اسم
وحرف) وذلك في
الثناء نحو يا زيد ان
كان المعنى ادعوا
انادي زيداد والكلام
ينقسم الى أمر ونهي
نحو قسم ولا تعد
(وخبر) نحو جاء زيد
(واستخار) وهو
الاستفهام نحو هل قام
زيد فقال نعم أولاً
(و) ينقسم أيضاً الى
تمن نحو
هلست الخياط يعود
يوماً (وعرض) نحو
لا تنزل عندنا (وقسم)
نحو والله لا فعلن كذا
(ومن وجه آخر
ينقسم الى حقيقة
ومجاز حقيقة مابني في الاستعمال على موضوع وميل ما استعمل فيما اصطلح عليه

أوابواب أصول الفقه عبارات أقسام مطابق الخبر المبتدأ وفي عد أقسام الكلام منها تغليب أو أرادها
ما شمل توابعها والأقسام الكلام خارجة عن معنى الفن (قوله الكلام) المراد منه بقرينة ما يأتي
اللفظي لا النفسي لان بحث الاصولي في اللفظي لا النفسي وهو حقيقة فهم ما عدا المحققين (قوله
ويذكر فيه) أي في الكلام على العام والخاص (قوله المطلق والمقيد) أي لما سبقتهما لهما حتى
أنهما باب واحد وقصد موقع الاعتراض على المصنف في اسماهما (قوله وساقى) أي في كلام
المصنف فالنائب التصريح به ذكره هنا كغيره (قوله والأفعال) أي أفعاله صلى الله عليه وسلم فاما
هجة (قوله وترتيب الأدلة) أي بيان رتبة كل منها بالنسبة لغيره وأما المقدم على غيره عند المعارض
(قوله وصفة المفتى والمستغنى) أي شروطها والمجتهد والمفتى وأحد كما يعلم بما يأتي قال في مختصر
الانوار لا يجوز قلت أن يتساهل في الفتوى ومن عرف بذلك لا يجوز أن يستغنى والتساهل يكون
بان لا يتثبت ويشرع في الفتوى قبل استغناء الفكر والنظر وقد يكون بان تحمله أغراض فاسدة
على تتبع الجمل المخرمة والمكر وهو التسلك بالشبه والترخيص لمن يروم نفعه والتعريض لمن
يروم ضره قال المحاسبي يسئل المفتى يوم القيامة عن ثلاث هل أفتي عن علم أو لا وهل نصعق
ألفتي أم لا وهل أخلص فيها لله أو لا والله أعلم (قوله فاقبل ما تتركب منه الكلام) أي (معان)
وصوره أربعة مبتدأ وخبر مبتدأ وفاعل سدسدا الخبر مبتدأ ونائب فاعل سدسدا الخبر اسم
فعل وفاعله ولا يخفى ان المتألف الجموع والمتألف منه الأجزاء مفصلة واعترض تألف الكلام
من جزأين فقط اذ معنائها ثلث وهو الاسناد الذي هو ربط احدى الكلمتين بالآخرى لا ان يجاب بان
الاسناد شرط الأجزاء والقصد بيان الأجزاء الملقوظ بها وبه يجاب عن زيد قائم اذ فيه ضمير مستتر
(قوله أو اسم وفعل) له صورتان فعل وفاعل ونائب الفاعل (قوله لعدم ظهوره) أي بل هو صورة
عقلية لا تخفى له في الخارج (قوله والجمله وروى عنه كلة) أي لكونه في حكم الملقوظ لا يستغضره عند
الناطق مع توقف الاسناد التام المحقق للكلام عليه (قوله أو اسم وحرف) هو ضعيف والمعداه
تركب من فعل واسم والحاصل ان ضرورت تركب الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل
وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملتان وله صورتان الشرط والجزاء نحو ان استقممت أفلمت
القسم والجواب نحو أقسم بالله محمد خير خلق الله (قوله والكلام ينقسم الخ) في جمع الجوامع
وشرحه الكلام ينقسم الى طلب وخبر وإنشاء فالاول كاضرب ولا تعص والثاني نحو زيد قائم
والثالث نحو وانت طائع أنت حر ليتى ما لا علمي أز والنبي صلى الله عليه وسلم (قوله وهو الاستفهام)
أي الكلام الدال على طلب حصول صورة الشيء في الذهن من حيث حصوله فيه فخرج نحو علمين
وفهمين اذ المقصود منه حصول التعليم والتفهم في الخارج (قوله الى تمن) هو طلب ما لا طمع فيه أو
ما فيه عسر فالاول نحو ليت الشباب الخ والثاني نحو قول منقطع الرجاء ليتى ما لا تأخذه ليمنه ولا يقال
ليت النفس تطلع أو تعرب (قوله ومن وجه آخر) أي مغاير للوجه الاول فان انقسامه الى ما تقدم
باعتبار مدلوله وما هنا باعتبار استعماله في مدلوله وأخبره (قوله ينقسم الى حقيقة ومجاز) أي الكلام
بالعلم في اللغوي وهو ما يتكلم به قبل أو كثر على طريق الاستخدام فان المجاز والحقيقة من عوارض
المفردات أيضاً (قوله مابني في الاستعمال) أي لفظ بني الخ فخرج اللفظ قبل استعماله واللفظ
المستعمل غلطاً اتخذ هذه الفرس مشيراً الى كتاب فكل منهما ليس بحقيقة ولا مجاز والصلاة اذا
استعملها الشارع في الدعاء فانه مجاز (قوله على موضوعه) أي اللغوي كما هو المتبادر من ذكر الوضع
والبقاء المتألف بالترغيف الثاني (قوله وقيل ما استعمل الخ) أفهم كلامه على التعريف الاول ان
كل لفظ نقل عن موضوع اللغوي الى معنى آخر فليس بحقيقة سواء كان الناقل الشارع أو العرف
أو الواضع الاول وقوله فيما اصطلح عليه يدخل الحقيقة التريفية واللغوية والعرفية العامة والخاصة

ومجازاً لحقيقة مابني في الاستعمال على موضوع وميل ما استعمل فيما اصطلح عليه

من المخاطبة) وإن لم يبق على موضوعه كالصلاة في الحصة المخصوصة فإنه لم يبق على موضوعه التقوى وهو الدوام بخير والذابة لذات الأربع كالحجارة فإنه لم يبق على موضوعه وهو كل ما يلبس على الأرض (والجازماتحوز) أي تعدى به (من موضوعه) هذا على المعنى الأول للعتيقة وعلى الثاني (أ) هو ما استعمل في غير ما اصطلح عليه من المخاطبة (والحقيقة المأثورة) بأن وضعها

أهل اللغة كالأسد للحيوان المفترس (وأمأثرية) بأن وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة (وأمأثرية) بأن وضعها أهل العلم العام كالذابة لذات الأربع كالحجارة هي لغة لكل ما يلبس على الأرض والخاص كالفاعل للاسم المعروف عند النحاة وهذا التفسير ماض على التعريف الثاني للحقيقة دون الأول القاصر على اللغوية (والجازما أن يكون زيادة أو نقصان أو نقل أو استعارة فالجازم بالزيادة مثل قوله تعالى ليس كنهه شيء) فالكناف زائدة والأهني بمعنى مثل فيكون له تعالى مثل وهو محال والتقدير بهذا الكلام فيه) (والجازم بالنقصان مثل قوله تعالى واستل القرية) أي أهل القرية وقرب صدق تعريف الجازم على ما ذكرناه استعمل في مثل المثل في بني

(قوله من المخاطبة) هو بكسر الهمزة أي الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ وفي الحاشية هو بفتح الطاء بمعنى الخطاب ومنه لا يتبدل وفي الكلام حذف والتقدير ما استعمل في المعنى الذي اصطلح على دلالة عليه اصطلاحا مبتدأ أو ناشئ من ذوى الخطاب أي المخاطبين وهو ما يلبس على الأرض والظاهر أنه لا يتغير خصوص من الأرض ولا خصوص الدب ولا الكون بالفاعل بل مطلق الانتقال بالفتوة فبدخل حيوان زحف أو لم يقع منه انتقال ولا تحرك مطلقا (قوله والجازم) هو مفعول فاعله محو زفقت حركة الواو إلى ما قبلها ثم قبل بحركة الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن قلت ألفا فاقامل (قوله ماتحوز) أي لفظ تحوز بالبناء للفاعل والمفعول وقوله عن موضوعه أي كل موضوع له لغوي تعديا صحيحا بأن يكون له علاقة بفرج ما وضع ولم يستعمل والموضع وما استعمل لغير علاقة كالقاط وما استعمل في موضوعه أو أحد موضوعيه فإنه حقيقة (قوله من المخاطبة) أي الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ من حيث أنه غير كل ما اصطلح عليه من المخاطبة (قوله والحقيقة) أي اللفظة المسماة بهذا الاسم اصطلاحا باعتبار نسبتها إلى واضعها (قوله أهل اللغة) المتأدرون اللغة العرب (قوله للحيوان المفترس) فيه أن الأقراس ثابت لغير الحيوان المشهور إلا أن راد الاقتراس ما لا يوجد في غير أو يدعي أصالة الاقتراس فيه دون غيره أو راد بالاسد كمنعقر كالدب والكلب العقور (قوله العلم العام) المراد به ما لا ينسب لطائفة معينة أي لم يتعين ناقله وقوله أو الخاص هو الذي ينسب لطائفة معينة وتعين ناقله (قوله كالفاعل للاسم المعروف الخ) ومعناه في اللغة من أوجد الفعل وأعلم أنه لابد في انصاف اللفظ بالجازم من سبق وضعه للمعنى المتحوز منه لاسبق استعماله فيه فيتحوز في اللفظ قبل استعماله فيما وضع له ومنه يعلم أن لفظ الرجن محض بالله وأنه مجاز دائما لاحقة له (قوله وهذا التعريف ماض الخ) هذا مبني على أن الاختلاف بين القرية يقين معنوي لا لفظي بناء عن تخصيص الوضع بالقوى ولأننا نجهله لفظيا وتريد بالوضع في التعريف الأول ما يشمل التقوى والشريعة والعرفي أه من الحاشية (قوله الكاف زائدة) قال العلامة السعدنا ليست زائدة ولا لمزم الجازم المذكور لجواز سلب الشيء عن المعلوم كسلب الكعبة عن زيد المعلوم أو مثل معنى الدات والأصفة (قوله والجازم بالنقصان) أي بسبه أو معكوثا يقال نقصناه وأعلم أن الجازم يقع في القرآن والسنة وغيرهما لأغراض كشاعة الحقيقة كالحجراء بعدل عنه إلى القائط أو لبلاغته تحوز بداسد فانه أبلغ من جميع (قوله واستل القرية) قال الشيخ عبد القاهر لو وقع هذا التركيب في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن غير رجل يقره قد خربت وهلك أهلها فانه أن يقول له أحسبه وأعطا مذكره أول نفسه منعظا ومعتبر استل القرية عن أهلها وقل لها ماضعوا كما يقال استل الأرض من شئت أنهارك وغرس أشجارك وجني ثمارك (قوله أي أهل القرية) أي ضرورة أن المقصود سؤال أهل القرية لا سؤال نفس القرية وإن كان الله تعالى قادر على أن يخلق الجدران أيضا وقد يقال يحتمل أن المراد بالقرية أهلها من باب إطلاق الحمل على الحال فلا يكون فيه نقصان (قوله وقرب صدق تعريف الخ) هو بالبناء للمفعول وقوله بأنه أي الحال والشأن ومجمله أنه تحوز باللفظ أي تعدى به عن موضوعه فيكون مجازا بالمعنى السابق وعلى هذا فتقدر الزيادة والنقصان إنما هو بحسب الأصل وعليه فالجازم مجموع ليس كنهه شيء ومجموع استل القرية وهو صحيح ويجوز أن يجعل الجازم لفظ كنهه ولفظ القرية فقط (قوله فيما يخرج من الإنسان) هو شامل لما يخرج من قبله

مثل وسؤال القرية في سؤال أهلها (والجازم بالنقل كالقائط فيما يخرج من الإنسان) نقل البهمن ومن حقيقة وهي المكان المظلم تنقضي فيه الحاجة بحيث لا يتبدل دمه عرقا لا الخارج (والجازم بالاستعارة كقوله تعالى جدارا يريد أن ينقض) أي يسقط

ففيه مبهلة الى السقوط بأرادة السقوط التي هي من صفات الحي دون الجماد والحازم التي هي التشبيه يسمى استعارة (والامر استدعاء الفعل بالقول عن هودونه على سبيل الوجوب) فان كان الاستدعاء من المساوي يسمى التماسا ومن الاعلى يسمى سؤالا وان لم يكن على سبيل الوجوب بان يجوز الترك فظاهر انه ليس بأمر أي في الحقيقة (٩) والصيغة الدالة عليه (فعل) نحو

اضرب واصكرم
واشرب وهي (عند
الاطلاق والقرعة من
القرعة) الصارفة عن
طلب الفعل (تحمّل
عليه) أي على الوجوب
نحو أفعوا الصلاة
(الاماد لل دليل على
ان المراد منه الذنب
أو الأباحة فحصل
عليه) أي على الذنب
أو الأباحة مثال الذنب
فكاتبهم ان علمت
نهم خير او مثال الأباحة

ومن دهره لكنه اشتهر في الثاني ومنه يعلم انه مجاز علاقته المجاورة لكن قول الشارح بحيث لا يتبادر
منه عرفا الخ؟ يقتضي انه حقيقة عرفية وهذا لا يضري في مقصود المصنف من انه مجاز لانه باعتبار
الاستعمال للقوى (قوله فيه مبهلة الى السقوط الخ) أي بجماع القرب من الفعل في كل واستق من
لفظ الارادة يريد بالاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل تبعية لمجرى بانها فيه تتبعية جريتها في المصدر
(قوله والمجاز المسمى على التشبيه) أي يجعل علاقته هي المشابهة فالاستعارة مجاز علاقته المشابهة
(قوله استدعاء الفعل) أي طلب الفعل لخرج به النسي فانه طلب الترك وقوله بالقول نخرج به الطلب
بالاشارة الصكابة مثلا وقوله من هودونه متعلق باستدعاء نخرج به الطلب من المساوي فيسمى
التماسا وطلب الادنى من الاعلى فيسمى دعاء نحو رب اغفر لي وقوله على سبيل الوجوب متعلق
باستدعاء أيضاً على سبيل وصفة هي وجوب ذلك الفعل أي نخرج به ما لم يكن على سبيل الوجوب
يعني المحتم بان يجوز الترك فانه ليس بأمر على ما اقتضاء ظاهر عبارته فيكون التنبؤ على هذا ليس
بأمر مريه به قال أبو بكر الرازي والكرخي لكن المحققون على ان التنبؤ مأمور به لانه طاعة
أجاءوا الطاعة فعل المأمور به (قوله سمى سؤالا) أي دعاء قال في السلم

أمر مع اسمه لا وعكسه دعاء وفي التساوي فالتساوي

والاصح في جمع الجوامع وغيره ان طلب الفعل يسمى أمراً مطلقاً (قوله أي في الحقيقة) أي وأما يسمى
أمراً مجازاً وقد علمت ردة ودخل في الترك وذر (قوله الدلالة عليه فعل) المراد به فعل الامر
فدخل الفعل وافعل واستعمل قال الاستوى ويقوم مقامه اسم فعل الامر المضارع الموقر من باللام
(قوله والقرعة من القرينة الخ) عطف على الاطلاق بين بان المراد منه الاطلاق عن شيء مخصوص
(قوله الاماد لل دليل الخ) الاستثناء منقطع لان ما دلل الدليل على صرفه عن الوجوب ليس مجزاً
(قوله ان علمت فهم خيراً) أي أمانته وقد روى اداء مال الكتابة بان تكسب هكذا فسروا الامام الشافعي
رضي الله عنه (قوله وقد اجعوا الخ) أي والاجاع من الالة وفيه بحث لان الاجاع على عدم
الوجوب يدل على خصوص المدعي وهو عدم الوجوب (قوله يتحقق بالمرّة) أي كما يتحقق بالاكتر
فهو لطلب الماهية لا لتكرار لمرّة لكن المرّة ضرورية فلا يتحقق التحصيل باقل منها فثبت لذلك
(قوله كالامر بالصلوات الخمس) أي في قوله أفعوا الصلاة فقد دل الدليل كحديث المعراج على
تكرارها في كل يوم وليلة (قوله والامر بصوم رمضان) أي في قوله صلى الله عليه وسلم صوموا
لرؤيته أي هلال رمضان أي في الحديث ما يدل على أن صوم رمضان يجب في كل سنة أي حيث
اضافه الى السنة دون العمر (قوله ما يملكه الخ) احترز به عن أوقات الضرر ورمه عن كل يوم
وغيرهما واطرافه زمان الى العمر يمانية ومن اضافته الاعمال الخاص (قوله حيث لا ينام
الأمور به) فان بين زمانه تعيينه أو تعيين قدر الفعل كمرّة أو مرّات معينة كشيء شغل ذلك الزمن أو
الازمان بذلك القدر (قوله ولا يقتضي الفور) أي ولا التراخي بل يشل كلامهما (قوله بالزمان
الاول) هو ما عقب الامر وقوله دون الزمان الثاني هو ما عداه وهو تاكد الكلام عند الاطلاق
فان قيد الصيغة بوقت مضيق أو موسع أو فوراً وتراخى على به (قوله وعلى ذلك يجعل الخ) وجهه ان
من قال انه يقتضي التكرار وجب ان يستوعب الأمور بالملبوس ما يملكه من زمان العمر كامر
وذلك متضمن لقول باقتضاء الفورية وكان الأولى بالصفان يقول هذا الدليل كما قال فيما قبله

وأذا حلت فاصطادوا
وقد اجعوا على عدم
وجوب الكتابة
والاصطاد (ولا
يقتضي التكرار على
الصحيح) لان مقصد
به من تحصيل الأمور
به يتحقق بالمرّة الواحدة
والاصل راءة الذمة
مما زاد عليها الا اذا دل
الدليل على قصد
التكرار فيعمل به
كالامر بالصلوات
الخمس والامر بصوم
رمضان ومقابل
الصحيح انه يقتضي
التكرار فيستوعب
الأمور بالملبوس
ما يملكه من زمان
العمر حيث لا يبين

(٢ - وفات)

لامد الأمور به لا تنفهم مع بعضه على بعض (ولا يقتضي الفور) لان الغرض منه
إيجاد الفعل من غير اختصاص بالزمان الاول دون الزمان الثاني وقيل يقتضي الفور وعلى ذلك قول من يقول انه يقتضي
التكرار (والامر بإيجاد الفعل أمر به

وعما لا يتبع الفعل الابه كالامر بالصلاة امر بالمعاهرة المؤدية اليها فان الصلاة لا تصح بدونها (واذ فعل) بالبناء للفعل أي
 للمأمور يخرج المأمور عن العهدة أي عهدة الامر وتنصف الفعل بالاحراز الذي يدخل في الامر والنهي وما لا يدخل
 هذه ترجمة (يدخل في خطاب الله تعالى المؤمنين) وسبق في الكلام في الكفار (والسأهي والصهي والنهيون غير داخلين
 في الخطاب) لا تنفاه التكليف (١٠) عنهم ويؤمر السأهي بعد ذهاب السهو عنه بجبر خيل السهو كقضاء ما فاتته من الصلاة

فان الدليل قديبل على القوربة فيعمل به كما في الامر بالاعتان (قوله وعما لا يتبع الفعل الابه) وجه
 ذلك انه لم يلجأ لوجوبه لجواز تركه ولو جاز تركه لجاز ترك الواجب المتوقف عليه واللازم باطل
 ومن فروغ المسئلة فالواختلاف منسكوحتة بغيرها وأطلق معنيته من زوجيته مثلا ثم نسب أقهرم
 عليه قور بانها انترك الهرم المأمور به من قر بان الانجية والمطلقة لا يوجب جلالا لترك الجائر من
 قر بان منسكوحتة وغير المطلقة وتنصف الفعل بالابراز ولا ينافي ذلك انانه قديبل بالاعتان بالفعل
 مرة أخرى لانه ما رآه لا بهذا الامر كن صلى على نخل الطهارة ثم تبين حديثه (قوله الذي يدخل في
 الامر والنهي) أي في معقدهما وأطلق المصدر وأداس المفعول (قوله هذه ترجمة) أي مترجم
 ومعبر بها عن موضوع هذا البحث وقد ترجم لشيء وزاد عليه قوله والامر بالنهي نهي عن ضده الخ
 (قوله المؤمنين) أراد به ما ينسمل المؤمنين ففيه تعقيب (قوله والصهي) أي ولو عجز أو يدخل فيه
 الصبية (قوله لا تنفاه التكليف عنهم) أي فبنتي غيرهم من أنواع الخطاب اذ لا ينبت ذلك الا حيث ينبت
 هذا وما وجب في مال الصبي والمجنون كازك أن وضمان التلف فالحاطب به ولهما ما يحاطب
 صاحب الهبة بضمان ما تلفته حيث فرط حفظها (قوله ويؤمر السأهي الخ) أي يطلب منه لكن
 بخطاب جديد (قوله يجبر خيل السهو) أي الخلل الواقع في زمانه (قوله وضمان ما تلفته) أي يرم بدله
 من مثل أوفعة (قوله والكفار) أي وكذا الجنب ايضا مكفون لكن لا تعرف تفاصيل ما كفوا
 به (قوله بفروغ الشرائع) أي شرائع الانبياء يعني ان كفارامة كل رسول غطاطيون بفروغ شر بعته
 (قوله ما سلككم في سقر) هذا بقوله المؤمنين يوم القيامة للكفار وهم في النار ومثل هذه الآية
 قوله تعالى ويل للذين كن الذين لا يؤتون الزكاة (قوله فائدة خطابهم بها) أي مع ان الاتصع منهم
 حال الكفر ولا يطلبون بها بعد الاسلام (قوله عقابهم عليها) أي على ترك الواجبات وفعل الهرمات
 أي زيادة على عقاب الكفر وأهل الكلام في التقوى عليه دون المختلف فيه نعم يعاقبون على ترك
 التقليد (قوله ولا يؤخذون) أي الكفار الاصليون (قوله ترغيبا فيه) أي لان المؤمن قد ربما
 نفرتهم عنهم وتركها برغمهم فيه والكلام في غير نحو الحدود والكفارات ورد المغصوب (قوله والامر
 بالنهي نهي عن ضده) يعني ان كلامنا معين الآخر بمعنى ان الطلب واحد هو بالنسبة الى الشيء
 امر والى ضده نهي أو بالنسبة الى الشيء نهي والى ضده أمر وهو ما ذهب اليه الشيخ أبو الحسن ومن
 وافقه (قوله النهي المطلق) أي الذي لم يقيد بما يدل على فساد النهي عنه وعدم فساد (قوله شرعا)
 أي يدل بالشرع لا بالهبة ولا بالعقل خلافا لراعي ذلك (قوله كصوم يوم النحر) لانه متضمن للأعراض
 عن ضيافة الله تعالى بالحوم الاضاحي (قوله في الاوقات المكروهة) علة النهي موافقة عباد الله
 (قوله كما في بيع الحصاة) كان يقول بعتك من هذه الاوتاب ما تنفع عليه هذه الحصاة (قوله المافج)
 هي مافي البطون من الاجنة (قوله كالوضوء بالماء الخ) فان النهي عنه وان كان لامر خارج وهو
 ان لا فذل النيران الا انه غير لازم لمصولة لغير الوضوء وكذا ما بعده فان التفويت قديبصل بغير البيع
 كالاكل (قوله والمراد به الاباحة) الجملة حال أي ترد في هذا الجائز (قوله أو التكوين نحو كونوا فردة

وضمان ما تلفته من
 المال (و الكفار
 غطاطيون بفروغ
 الشرائع وعما لا تصح
 الابه وهو الاسلام
 لقوله تعالى ما سلككم
 في سقر قالوا لئلا من
 المصلين) وفائدة
 خطابهم بها عقابهم
 عليها اذ لا تصح منهم في
 حال الكفر لتوقفها
 على النية المتوقفة على
 الاسلام ولا يؤخذون
 بها بعد الاسلام
 ترغيبا فيه (والامر
 بالنهي نهي عن ضده
 والنهي عن الشيء أمر
 بضده) فاذا قال له
 اسكن كان ناهيا له عن
 التضرع أولا تضرع
 كان أمرا له بالسكون
 (والنهي استدعاء
 أي طلب الترك بالقول
 عن هو دونه على سبيل
 الوجوب) على وزان
 ما تقدم في حد الامر
 و يدل بالنهي المطلق
 شرعا على فساد النهي
 عنه في العبادات سواء
 أمسى عنها لهيئها
 كصلاة المصانص

وصومها ولا لازم لها كصوم يوم النحر والصلاة في الاوقات المكروهة وفي المعاملات ان يرجع الى
 نفس العقد كما في بيع الحصاة ولا يدخل فيها كما في بيع المافج ولا مخرج عنه لانه كما في بيع درهم بدرهم فان كان
 غير لازم له كالوضوء بالماء المقصوب مثلا وكما لا يصح وقتئذ اما لم يبدل على الفساد خلافا لما يفهمه كلام المصنف (وترد أي
 توجد بصيغة الامر والردية) أي بالامر (الاباحة) كما تقدم (أو التهديد) نحو اعلموا ما شئتم (أو التسوية) نحو صبروا وأولا
 نصبروا (أو التكوين) نحو كونوا فردة

(وأما العلم فهو ما عمن شئ فصاعدا) من غير حصر (من قوله عمن شئ يبدأ عرا بالعلماء وعمن جميع الناس بالعلماء) أي
مجموعهم وفي العلم تحول (والفاظته) الموضوع له (أربعة الأسماء) الواحد (العرف بالالف واللام) نحو أن الإنسان في خبر
الادين أنموذ (واسم الجمع العرف باللام) نحو فاقنوا المشركين (والأسماء المبهمة (١١) كن فين يعقل) كن دخل داري

(الخ) في القتل به إشارة إلى أن المراد به ما يشمل التغيير وإن كان المراد منه الاتحاد بعد العلم بسرعة
نحو كن فيكون **في** تمة **نحو** ترصعة الأمر للامتنان نحو كوا ومارزكم الله وللا كرام نحو ادخلوها
بسلام وللارشاد نحو واستشهدوا شهيدين من رجالكم وللتخي نحو

ألا أم الليل الطويل ألا انجلي * بصبح وما الاصباح منك مامل
والاحتقار نحو ألوأما أنتم ملقون أو ألوأما تحذث أذا لم تسبح فاصنع ما شئت أو انذهب نحو وانظر كيف
ضرر بالآل امثال أو النقص نحو فاقض ما أنت فاض أو المشورة نحو فاطر ما ترى أو الاعتبار

نحو انظر وإلى غير ما إذا تم وهذا معنى قول ابن قاسم في شرحه إذا صبغة تردا غير ما ذكر كما هو مبسوط
في المطولات (قوله وأما العلم) ال فيه للعلم الذي كرى أي العلم الذي هو أحد الأقسام الثلاثة ذكرها
(قوله فهو ما) أي انظر وقوله عراي تسال دفعه (قوله فصاعدا) هو حال حذف عاملها وصاحبها
أي فذهب المدلول صاعدا واحترز بقوله عمن شئ عن نحو زيد ورجل في الانساب وبقوله فصاعدا

عن المثني النكرة في الانساب وبقوله من غير حصر عن أسماء العدد مثل الثلاثة والأربعة والعضرة
فانها تتناول أكثر من اثنين ولكن إلى غاية محصورة (قوله من قوله) أي الشخص القائل (قوله
والفاظته) الضمير يعود على العموم المفهوم من العام أو الضمير يعود على العام وإضافة الفاعل إليه

بيانية (قوله الاسم الواحد الخ) اعترض عليه بما قال رجل المطلق يلزمي لا كلم زيدا ملامح كله
فانه لا يقع عليه الثلاث بل مطلقة واحدة مع أن لفظ المطلق من ذلك واجب عنه ابن عبد السلام بان
هذا رأي فيه العرف بالالفعة (قوله في خبر) أي في مساعيه وصرف عمره في مطالبه (قوله واسم

الجمع) المراد منه اللفظ الدال على جماعة مثل الجمع واسم الجنس المجي نحو رب العالمين فانه
اسم جمع ونحو الترفوت وهو اسم جنس حي (قوله وفاقنوا المشركين) ومنه والله يحب المحسنين
الله يحب الكافر بن فلا تطلع المكذبين (قوله كن دخل داري الخ) يحتمل أن تكون شرطية وإن

تكون موصولة ومثال الاستفهامية من عندك وقوله ما جاء في منك أخذته يحتمل الرجوعين
المدكورين ومثال الاستفهامية ما عندك (قوله وإي في الجمع) أي سواء كانت شرطية كالمثال
الاول في كلامه أو موصولة كالمثال الثاني فيه أو استفهامية نحو أي الناس عندك (قوله والجزاء

وفي الجزاء أي مقامه فاندفع ما يقال كان ينبغي أن يقول والشرط لانها مستعملة فيه لافي الجزاء لا فرق
بين أن تكون غير زمانية كمثل أو زمانية نحو فاستقاموا اليك فاستقيموا اليهم مدة استقامتهم لكم
(قوله ولا في النكرات) هذا هو الرابع من ألفاظ العموم وهو نص أن يثبت النكرة على الفاعل أو

حرب بن نحو لا من رجل في الدار وطرفية في غير ذلك نحو لا رجل في الدار فيحتمل في الجنس بقامه
و يحتمل في الواحد (قوله والعموم من صفات النطق) بمعنى المنطوق به وهو اللفظ لا بوصف المعنى
به إلا بما ذكره قبل بوصف به حقيقة وقيل لا بوصف المعنى بالعموم لاحقيقة ولا بما ذكره (قوله وما يجري

عجرا) كالقضاء الآتي (قوله مرسل) هو ما سقط منه الصلابة كما قال * ومرسل منه الصلابة سقط *
وسبب أن لا يجمع به إلا ما استثنى (قوله لا يعلم كل جان) أي شر بكا أو غير موقوله لا احتمال خصوصية
في ذلك الجازأى لا توجد في غيره ككونه شر بكا بل بالبيع كما يحتمل عدم الخصوصية فقد تعارض
الاحتمالات ولا مرجح فثبت العموم (قوله والخاص يقابل العام) أي فيؤخذ عدم من حده (قوله

فيقال فيه) أي في حده ولا جله (قوله ما لا يتناول) ما واقعة على اللفظ أخذنا من جعله مقابلا للعام
في واحد منه ما وكافي قضائه بالشفعة للعارروا النفاقي من الحسن مرسل فانه لا يعلم كل جاز لا احتمال خصوصية في ذلك الجاز
(والخاص يقابل العام) فيقال فيه ما لا يتناول شئين فصاعدا من غير حصر نحو رجل ورجلين وثلاثة رجال (والخصيص)

وهو ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل الاستثناء وسياقى مثاله (والشرط) نحووا كرم بنى تيم ان حاولت أى الجانبين منهم (والنقيض بالصفة) نحووا كرم بنى تيم الفقهاء (والاستثناء اخراج ما لا يدخل فى الكلام) نحو جاء القوم الا زيدا (واعما) يصح الاستثناء بشرط ان يبقى (١٢) من المستثنى منه شئ) نحو له على عشرة الا عشرة فلوقال الا عشرة لم يصح تنازله العشرة

(قوله المعاهدن) يقع المعاهد أى الذين عاهدهم المسلمون أى الكفار باشرأوا وغيره فهو محاذر من ان يكون متصلا بالكلام (قوله وهو ينقسم) أى التخصيص فهو من التخصيص أو الضمير يعود الى التخصيص بمعنى التخصيص على سبيل الاستخدام (قوله الى متصل) هو ما لا يستقل بنفسه بل يكون متعلقا باللفظ الذى ذكر فيه العام (قوله ومنفصل) هو ما يستقل بنفسه ولا يكون متعلقا باللفظ الذى ذكر فيه العام (قوله وسياقى مثاله) نحووا كرم الفقهاء الا زيدا (قوله أى الجانبين منهم) فسر بذلك لتبعض التخصيص الذى هو اخرج العض وبقاء العض (قوله والنقيض بالصفة) لافرق بين أن تكون متاخرة كماله أو متقدمة نحووا كرم فقهاء بنى تيم الفقهاء بنى سليم (قوله) اخرج ما لا يدخل الخ أى بالأول واحد أى أخواتها وسكت عن ذلك لظهوره من قبح نحووا مقتضى زيدا لا يسمى استثناء فى الاصح (قوله لم يصح) أى ما لم يتبعه ما يشاء آخر نحو له على عشرة الا عشرة والأجسة قبله خمسة وكأنه قال له على عشرة الا عشرة ناقصة خمسة وهو بمعنى الأجسة (قوله متصلا بالكلام) أى غير فافلا بضرافه متصلا بنفسه أو سعال أو تعب وقيل يجوز أن يشر وقيل الى سنة وقيل أبدا وحكى عن سبعين جبر جواز تأخيرها الى أربعة أشهر وعن عطامو الحسن ما لم يقم من المجلس وعن مجاهد الى ستين وقيل ما لم يأخذ فى كلام آخر وهذا مذهب شاذ لا يعمل به اقرن من شرطه أيضا أن يكون هو والمستثنى منه من متكلم واحد الا لا يصرح الله عليه وسأل بالنسبة الى الله كقوله الا أهل الذمة عقب نزول فافتلوا المشركين لانه مبلغ من الله وان لم يكن ذلك قرأنا (قوله ويجوز تقديم المستثنى) نحو قوله

وما الى الا آل أحمد شعبة • وما الى الا مذهب الحق مذهب

ومثله أر بعثكن طواقي الافلاقة وأر بعثكن الافلاقة طواقي (قوله الا المجهر) ومثله على الف درهم الا ثوب يا قيسه ألف ناقص قيمة ثوب يرجع فى بيان قيمته البعير (قوله والشرط التخصيص يجوز ان يتقدم) أى ويجوز ايضا تقديم الصفة كوقفت على محتاجى أولادى ونسلم بتمرض لغير وجهها حال التقديم عن كونها صفة اسطلاحا (قوله ففعل المطلق الخ) اعلم ان السبب فى الموضوعات مختلف اذ هو فى الأول القتل وفى الثانى الظهور والحكم ففهموا واحدهم وجوب الاعتاق والجامع حرمة مسيئهما أى ذاته وان كان القتل فى الآية خطأ ومثل ذلك فامسها هو أو هوكم ما يرد منه ومنه وقال فى آية الوضوء وأيديكم الى المرافق وسبب الحكم ففهموا واحدهم والحدث وحكمهما مختلفان فانه فى الأول وجوب المسح وفى الثانى وجوب الغسل والجامع بينهما اشتراكهما فى سبب حكمهما (قوله احتياط) أى لاجل احتياطنا فى الخروج من العهدة لتيقن الخروج عن ما به العمل بالمقيد سواء كان التكليف فى الواقع بالمقيد أو بالكاف بخلاف العمل بغير المقيد اذ قد يكون التكليف فى الواقع بالمقيد فلا يحصل الخروج من العهدة للاخلال بالمقيد أه سم (قوله تخصص الكتاب بالكتاب) أى بعضها بعضها آخر منه وقد غلب لفظ الكتاب على القرآن فى عرف الشرع (قوله ولا تتكلموا بالشركاء) أى الكافرات مطلقا وظاهرها شموله للمحصنات الكليات يقتضى منع تكلمهن وليس كذلك شخص أى قصر أى على غير المحصنات الكليات بقوله ودالات الأجمال الخ (قوله الى آخره) متعلق بمحذوف أى واثته الخ (قوله لا يقبل الله صلاة أحدكم الخ) أى فانه شامل لحالة العذر بنحو فقد الماء فقصر عن غير حالة العذر وقوله فقيموا يقبلوا الصلاة ولا يحجوا بها حاله العذر فانه

قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم الى آخره الشامل لولد الكافر محدث العهد لانه لا يرث اهل الكافر يتيم ولا الكافر المسلم (وتخصص السنة بالكتاب كتخصص حديث الصحبة لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ بقوله تعالى وان كنتم مرضى الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا

وان وردت السنة بالجمع ايضا بعد نزول الآية وتخصيص السنة بالسنة كتخصيص حديث الصحبين فعماسقت السماء المسمى
بحدشهما ليس فمادون حجة اوسع صدقة (وتخصيص النطق بالقياس ونعني بالنطق قول الله تعالى وقول الرسول صلى
الله عليه وسلم) لان القياس يستند الى نص من كتاب الله اوسنة فكانه التخصيص (والجمل ماقترأ الى البيان) نحو لانه قوله
فانه يحصل الامهار والحوض لاشراك القرءين الحوض والظهر (والبيان اخراج (١٣) الشيء من حيز الاشكال الى

حيز التحليل أى
الابحاح والمبين هو
النص (والنص مالا
يحتمل الاعمى واحدا)
كزيديا في نحو رأيت
زيدا (وقيل ما تأويله
تزييله) كتخوف فيام
ثلاثة أيام فانه مجرد
ما ينزل فيهم - معناه
(وهو مشتق من
منصة العروس وهو
الكرسى) لان نقاشه
على غيره في فهم معناه
من غير توقف
(والظاهر ما حصل
أمرين أحدهما أنظر
من الآخر) كالاسد
في رأيت اليوم أسدا
فانه ظاهر في الحيوان
المفترس لان المعنى
الحقيقي يحتمل للرجل
الشجاع بدله فان
حل اللفظ على المعنى
الاستريسي مؤؤلا
وتما يؤؤل بالدليل
كما قال (و يؤؤل الظاهر
بالدليل وبه يي ظاهرا
بالدليل) أى كإيسى
مؤؤلا منه قوله تعالى
والسماء ينشأها

ينهم (قوله وان وردت السنة الخ) أى فهذا لا يمنع التخصيص بالآية لانه تقدم نزولها (قوله فيما
سقت السماء) أى سقته السماء أى السحاب والمعنى وما واقعه على غرار زرع (قوله ونعني
بالنطق الخ) مثال تخصصه قوله تعالى بالقياس الزانية والرائى فانه خص منها الآية فعملها نصف ذلك
بقوله فاذا أحصن الخ والعهد بالقياس على الآية في النصف ايضا ومثال تخصصه قوله الرسول
صلى الله عليه وسلم بالقياس قوله الى الواحد أى مطلقه جعل مرضه وعقوبته وهذا في غير الواحد مع
ولده اما هو فله - لا يحل الخ قاسا على عدم خلاف الثابت بقوله تعالى فلا تقل لها تأويل بالاولى (قوله
والجمل) ما هو من الجمل وهو الاختلاط (قوله فانه يحصل الخ) أى ولا قرينة تدل على أحدهما
وقد جعل الامام الشافعي رضى الله عنه على الالماء لما قام عنده فقوله ماقترأ الى البيان أى يكونه
في حيز الاشكال بان يكون محتملا لا راد غيره على السواء (قوله والبيان اخراج الشيء) سواء كان
قولا أو فعلا وقوله من حيز الاشكال أى من حال اشكاله وعدم فهم معناه ونحو ما نف عن الحال
بالجبر ونحوه وشهرته والجواز المنهوي يجوز ذكره في الحدود لانه كالحقيقة (قوله كزيديا في نحو
رأيت زيدا) فيه نظر فان بعضهم جواز الجاز في الاعلام وان لم يشهر بصفة (قوله تزييله) أى يحصل
بغير ذكر وله وسامعه فهو لكونه مع التزويل كانه هو (قوله وهو مشتق) أى ما هو ذو ليس المراد
الاشتقاق النحوي (قوله منصة) بكسر الميم وهو مهلة (قوله وهو) أى المنصة ذكر باعتبار الخبر
(قوله الكرسى) أى الذى تص الرروس عليه أى ترقع لتظهر لنا ظن بن (قوله أنظر من الآخر)
أى لكونه الموضوع له اوله العرف بالاستعمال فيه (قوله سمي مؤؤلا) فانه ظاهر هو السنة عمل في
أظهر معنييه والمؤؤل هو المستعمل في مروجهما (قوله منه) أى من الظاهر المؤؤل بالدليل
(قوله ترجمة) أى ترجم وهو معبر عن موضوع هذا البحث (قوله صاحب الشريعة) هو
صلى الله عليه وسلم لانه بلغها اقتضائ اليه وليس المراد به الله وان كان هو صاحب الحقيقى لها
لعمري حجة ارادته هنا (قوله لا يتخلوا الخ) حاصلة ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يكون حراما ولا
مكروها ولا خلاف الاولى أى بالنسبة له صلى الله عليه وسلم والاقتد بطلب منه فعل ما هو مكروه
فيثبت فعله اما ان يكون واجبا أو مندوبا أو مباحا لا يؤدى الى ما ذكر (قوله على وجه القرية)
أى وصف هو كونه قرية وطاعة والعطف للتفسير كافي في الحاشية ولا يتخلو حينئذ عن الوجوب أو
النسب (قوله كزيادته في النكاح) ومنه الوصال في الصيام فهو من المخصوصيات (قوله
على أربع نسوة) قيل وسائر الانبياء كان لهم الاية على الاربع ايضا والنكاح وان كان مباحا
والكلام فيها هو على وجه الطاعة فقد يكون مندوبا أو واجبا بل هو في حقه صلى الله عليه وسلم
عبادة مطلقا (قوله وان لم يدل) نحو فصل ليل وانعزلته صلى الله عليه وسلم (قوله اسوة
حسنة) أى خصلة حسنة من حقها ان تؤنس بها هو صلى الله عليه وسلم في نفسه قوة يحسن
الناس به (قوله فيعمل على الوجوب) محله ان لم تعلم صفة فان علت صفة من وجوب أو نهي أو
إباحة فامته مثله كقوله هذا واجب أو قوله هذا الفعل ما أو كذا في حكمه المعلوم (قوله لانه

بأيد ظاهره جمع يد وذلك محال في حق الله تعالى فصرف الى معنى القوة بالدليل العقلي التامع (الافعال) ههنا ترجمة
(فعل صاحب الشريعة) يعنى النبي صلى الله عليه وسلم لا يتخلوا ما أن يكون على وجه القرية وبطاعة) أولا يكون فان كان
على وجه القرية بطاعة (فان دل دليل على الاختصاص به فيعمل على الاختصاص) كزيادته في النكاح على أربع نسوة
(وان لم يدل دليل لايخصه به لان الله تعالى قال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فيعمل على الوجوب عند بعض
أصحابنا) في حقه وحقنا لانه

الاحوط ومن أجهلنا من قال يحمل على التنب لانه المتحقق بعد الطلب (ومنه من قال يتوقف فيه) لتعارض الادلة في ذلك (فان كان على وجه غير وجه القرب بوالا مائة فيحمل على الاباحة) كالأكل والشرب في حقه وحقنا (وأقر أصحاب الشريعة على القول) من أحد (هو قول صاحب الشريعة) أي كقوله (وأقراره على الغسل) من أحد (كقوله) لانه معصوم عن أن يقرأ أحدا على منكره. بل ذلك أقراره صلى الله عليه وسلم أبابكر على قوله ما يطعم سلب القليل لقائه وأقراره خالد بن الوليد على أكل الفسب متفق عليهما (وما (١٤) فعل في وقته) صلى الله عليه وسلم (في غير مجلسه) ولم يعلم ولم ينكر مفكره حكم ما فعل

في مجلسه) كعله
يختلف أي يكره
الله عنه لانه لا كل
الطعام في وقت غظه
ثم أكل لما رأى الأكل
خير له كما يؤخذ من
حديث مسافر في
الاطعمة (وأما الفسخ
في نهائه) لغة (الازالة
مثال في حث النفس
الطبل اذا أزاله)
ورفعه ما ينسأها
(وقيل معناه النقل
من قولهم - نحدث
هنا المكاب اذا نقلته
بأشكال كتابته
وحسنه) شرعا
(الخطاب الدال على
رفع الحكم الثابت
بالخطاب المتقدم على
وهو لاوله) لكان ثابتا
مع تراخيه عنه) هذا
حكما للناسخ ويؤخذ
منه حد النسخ بانه
رفع الحكم المذكور
بخطاب إلى آخر ما
رفع نفعه بالفضل
نخرج بقوله الثابت
والخطاب رفع الحكم

الاحوط) أي الحمل على الوجوب احوط في الخروج من مهدة الطاب (قوله لانه المتحقق) بوزن اسم
المفعول أي المتحقق (قوله يتوقف فيه) فلا يجوز وجوب ولا تنب (قوله لتعارض الادلة) أي ولا مرج
فيتوقف في نهائه (قوله غير وجه القرية) بان كان جليبا كالقيام والقعود والاكل والشرب (قوله
على الاباحة) لان فعله لا يكون مكروها والشرع المانع من ارتكاب المكروه ولا يحرم لعصمه
والاصل عدم الوجوب والتنب يثبت الاباحة (قوله أي كقوله) في الدلالة على حقيقة ذلك القول
والاعلم انه ليس بنفس قوله نعم يستثنى منه أقراره على قول علم منه انه منكره مستر على انكاره
وترك انكاره في الحال للعلم بانه علم منه ذلك وبانه لا ينفع في الحال (قوله من أحد) أي ولو عبر مكاف
لانه لو كان ممنوعا عنه لم يتبع وليه من تمكنه من قول ذلك أو فعله أي ولو كان ذلك لاحد كافر (قوله
مثال ذلك) هو نشر على ترتيب الف (قوله سلب القليل) هو نفيه وقره وسلاحه وغير ذلك مما يبين
في الفروع (قوله وما فعل) أي والثاني أو القول أو الفعل الذي ألح وقوله في وقته أي زمان حياته (قوله
في وقت غظه) متعلق بحذف (قوله لما رأى الاكل خيرا) أي فسقاده منه جواز الحث بل يندب بعد
الحال اذا كان خيرا (قوله في الأطعمة) أي الذي رواه مسلم في حكم الأطعمة أو في باب الأطعمة (قوله
فغناه) أي حقيقته وقوله لغة أي في اللغة أو حال كونه لغة أي معدودا والمعنى بانبات أمثاله في
عمل آخر والحق انه في اللغة يطلق علم ما قيل على سبيل الحقيقة فيكون مستر كما قيل حقيقة في
الاول مجاز في الثاني وقيل بالعكس والعلاقة اللازمة (قوله وحده شرعا) أي حد النسخ بمعنى
الناسخ فيه استقصاد والضمير يعود على الناسخ المقهور من النسخ وقوله الخطاب أي القبط (قوله
التقدم) أي في الورد إلى المكاتب على الخطاب الدال على الرفع (قوله على وجه) أي مع وجهه وحال
وهو حال من ضمير الدال (قوله لاوله) لكان ثابتا أي لولا ذلك الخطاب الدال لكان الحكم ثابتا والجملة
صفة لوجهه والعائد مقدر أي معه (قوله مع تراخيه عنه) حال من فاعل الدال أي حال كونه مصاحبا
لتراخيه عنه أي عن ذلك الحكم الثابت بالخطاب المتقدم (قوله بالفعل) أي بفعل المكاف بالمعنى
الشامل لفعل لسانه وقيل (قوله أي عدم التكليف بشئ) أي رفع هذا العلم بالتكليف بشئ
لا يسمى نسخا لانه ليس بآيات خطاب بل بان الاصل براءة الدمة وعدم التعاطي (قوله ما لو كان ألح)
ما زائدة ولومصدره أو بالعكس (قوله فانه) أي الخطاب المذكور (قوله مثاله) أي مثال الخطاب
الاول المعنى والمطل الذي صرح الخطاب الثاني بمقتضى غائته وأعلمه (قوله اذا نودي) أي أذن
الاذان الواقع عند المنبر وقوله فاسعوا أي امضوا سكنة نعم ان توقف الادراك الواجب على نحو
العدو وجب المقدور أه سم (قوله إلى ذكرك الله) أي الخطة وقيل الصلاة (قوله ووزر والبيع)
أي تركوا المعاملة ببيع أو رهن أي اجازوه ومجازرسل من اطلاق الخاص وأرادة العام (قوله صيد
البر) الاضامة على معنى (قوله مادامه حرما) أي محرمن (قوله ما اتصل بالخطاب) كالأقيل الا

الثابت بالراءة الاصلية أي عدم التكليف بشئ وقوله بالخطاب المأخوذ من كلامه الرق بالموت والجنون اهل
وتوله على وجهه ما لو كان الخطاب الاول مغايرة أو مع الاعمى وصرح بالخطاب الثاني بمعنى ذلك فانه لا يسمي ناسخا
لازول مثله قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ووزر والبيع فقريم البيع مغايرة لنصا الجملة
فلا يقال ان قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله ناسخ لا لاول بل بين غاية التفرير وكذا
قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما لا يقال نسخه قوله تعالى واذا حلتهم فاصطادوا لان التبرم للأحرام وقد زال
بخرجه بقوله مع تراخيه عنه ما اتصل بالخطاب من صفة أو شرعا أو استثناء

(و يجوز نسخ الرسم و بقاء الحكم) نحو الشيخ والشفعة اذا زيناها رجوعهما اليه قال عز رضي الله عنه فانادى انا هار و انا الشافعي وغيره وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم المصنفين متفق عليه وهما المراد بالشيخ والشفعة (ونسخ الحكم و بقاء الرسم) نحو والذين يتوفون منكم و يدرون ان رجوعهم متاعا الى الجحيم لا ينفعهم بانفسهم اربعة اشهر وعشرا (ونسخ الامر من معا) نحو حديث مسلم عن عائشة كان فيما (١٥) انزل عشر رضعات معلومات

يجرم من فسحن
بخص معلومات
يجرم من (و ينقسم
النسخ الى بدل ولى
غير بدل) الاول كما
في نسخ استقبال بيت
القدس باستقبال
الكعبة و سياتى
والثاني كما في قوله
نعالى اذا حنتم
الرسول فقد ما بين
يدى نحوكم صدقة
(والى ما هو اعظم)
كنسخ الخبير بين
سوم رمضان والقعدة
الى تعيين الصوم قال
نعالى و الى الذين
يطبقونه قديرة الى
قوله تعالى فى شهر
منكم الشهر فليصمه
(والى ما هو اخف)
كنسخ قوله تعالى ان
يكن منكم عشرين
صارون بغير ما بين
قوله تعالى فان يكن
منكم مائة صابرة يغلبوا
مائتين (و يجوز نسخ
الكتاب بالكاتب) كما
تقدم فى آيت القعدة
و آيتي المصاراة (ونسخ
السنة بالكاتب) كما
تقدم فى آيت استقبال

اهل الذمة عقب قوله اقتلوا المشركين او قبل ان يكونوا ذميين (قوله) و يجوز
نسخ الرسم (اى لفظ القرآن اى دفعه و جوب اعتقاد قرآنية وخاصة قرآنية كحرمة مس المحدث
وفراءه الجانب (قوله البتة) بقطع الحزمة معا والمواد كان يتلى فى القرآن فى سورة الاحزاب الشيخ
والشفعة اذا زيناها رجوعهما اليه نكالا من الله والله عز ورحمكم (قوله) وقد رجم صلى الله عليه
وسلم المصنفين اى امر رجوعهما (قوله وصية) هو بالنصب معقول لفعل محذوف اى بوصون وصية
لاز واجهم والحجة خبر المتداوى فى فراءة شعية وصية بالرفع مستدأ بان والمسوق للابتداء بالكرة
وصنف مقدر اى من الازواج وقوله لاز واجهم خبره والحجة خبر المتداوى الاول وقوله متاعا معقول
مطلق يعامل محذوف اى متعوهن متاعا يتبعها وهذه الالة منسوخة بآية اربعة اشهر وعشرا
لتأخرها فى النزول وان تقدمت فى التلاوة (قوله عشر رضعات) اللفظ الذى كان اولاً عشر رضعات
معلومات يجرم من فسحن هذه لفظا وحكما بقوله خمس معلومات يجرم من ثم نسخت لفظا لاحتكاكها ونوفى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما قرأ من القرآن اى قرأهن من لم يعلم النسخ (قوله)
معلومات) اشارة الى اشتراط تنقيها حتى لا يثبت القرير بها الشك (قوله النسخ الى بدل) اى يجوز
النسخ الى بدل للنسخ وضمن النسخ معنى الانتقال فعدها بالى هنا وفعالها بالى (قوله) كما فى نسخ استقبال
بيت المقدس اى الثالث بالسنة الفعلية (قوله) فقد قدم ما بين يدى نحوكم صدقة وبمعناه وجوب
تقديم الصدقة على مناجاته صلى الله عليه وسلم وهذا نسخ بقوله اشفقتم ان تقدموا اى اخذتم الفقر
من تقديم الصدقة وهذا وان فصل عما قبله تلاوة لم يتصل به نزولا وهذا النسخ من غير بدل وقال
بعضهم ان النسخ لا يكون الا الى بدل وهو هنا السبب فيجب التصديق قبل مناجاته صلى الله عليه
وسلم (قوله) والى ما هو اعظم الى اى حكم اعظم اى اشق من المنسوخ (قوله والقعدة) هى مدا ومدان
على الخلاف (قوله) يطبقونه اى الصوم ان افطر واوقبل ان الالة بحكمة والمعنى لا يطبقونه وهم
الشيخ الهرم والزمن ونحوهما (قوله) فغلبوا مائتين اى من الكفار ومعنى الالة انه يجب اثبات
الواحد للعشرة منهم وهذا نسخ بقوله لا تشكف الله عنكم الالة فاو جبنات الواحد للآخرين
(قوله) و يجوز نسخ الكتاب) اى و يجوز نسخ الحكم بالكاتب وكذا قال فيما بعده (قوله) فى حديث
الصهيى) فانه صلى الله عليه وسلم استقبله فى الصلاة ستة عشر شهرا (قوله) قول وجهك اى اصره
شطر المجدد الحرام الى جهة تكلمه (قوله) نحو حديث مسلم) اى فهو ما يخرج الخراج من زيارة
القبور ونحوها او كراهة الى هذا واختلغو فى زيارة النساء والمرج عندنا كراهتها (قوله) وقد قيل
يجوز ان ا قوله تعالى و انزلنا البك الف كرتين للناس ما نزل اليهم وما نطق من الهوى وقد قيل بتمعه
لقوله قل ما يكن لى ان ابدله من تلقاء نفسي والنسخ بالسنة تبديل منه (قوله) اذا حضر احدكم
الموت اى حضره اسبابه وظهر فيه اماراته وقوله ان ترك غير اى ما لا وقوله الوصية للوالدين
نائب الفاعل وذكره المفصل اولاً لانه محاذى التائىث (قوله) واعترض بانه اى حديث الترمذى اى
فجئتم نسخ الالة المذكورة بالحديث المذكور ولا يصح التعليل به والجواب ما سأتى ايضا ان الصحيح
جواز نسخ التواتر بالاحاد لان محل النسخ الحكم ودلالة التواتر كالقرآن عليه ظنية (قوله) بالسنة

بيت المقدس الثالث بالسنة الفعلية فى حديث الصحيحين بقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام و السنة نحو حديث
مسلم كنت نهيتمكم عن زيارة القبور و زور و زور و هو سكت عن نسخ الكتاب بالسنة وقد قيل بجوازه ومثاله بقوله تعالى كتب
عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقر بين مع حديث الترمذى وغيره لا وصية لوارث و اعترض بانه
خبر احاد وسياق انه لا ينسخ التواتر بالاحاد فى نسخ التواتر لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة اى بخلاف تخصيصه بها كما تقدم

لأن التخصيص أهون من النسخ (و يجوز نسخ المتواتر بالمتواتر ونسخ الأحاد بالأحاد والمتواتر بالمتواتر ونسخ المتواتر كالقرآن بالأحاد) لأنه دونه في القوة والراجح حوا ذلك لأنه عمل النسخ والحكم والدلالة عليه بالمتواتر نظرية كالأحاد (فصل) في التعارض إذا تعارض نطقان فلا يخفى أمانا يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجهه وخاصا من وجهه فان (١٦) كانا عامين فإن أمكن الجمع بينهما يجمع بحمل كل منهما على حال مثله حديث شري

الشهود الذي يشهد
قبل ان يستشهد
وحدث خبر الشهود
الذي يشهد قبل ان
يستشهد فعمل الاول
على ما اذا كان من له
الشهادة عالما بما هو الثاني
ما اذا لم يكن عالما بها
والثاني رواه مسلم بلفظ
الا أخبركم بخبر الشهود
الذي يأتي بشهادته قبل
أن يسألها والاول
متفق على معناه في
حديث خيركم فرني
ثم الذين ياتونهم الى
قوله ثم يكون بعدهم
قوم يشهدون قبل ان
يستشهدوا (فان لم
يمكن الجمع بينهما
توقف فهم ما لم يعلم
التاريخ) أي الى أن
يظهر مرجح أحدهما
مثاله قوله تعالى أو
ما ملكتم أيما كنتم
وسوله تعالى وإن
تجمعوا بين الاثنين
فالاول يجوز ذلك
على التبيين والثاني
يجوز ذلك فمرجح
التجريم فانه أحوط
(فان علم التاريخ)

أي أحاد أو متواترة (قوله لان التخصيص أهون من النسخ) لان النسخ رفع الحكم بالكتابة بخلاف
التخصيص مثاله بوجهه بحكم الله في اول ذلك مع حديث لارث المسك الكافر ولا الكافر المسك (قوله لانه
دونه في القوة) اذ الاول قطعي والثاني مظنون فلا يرفع به (قوله كالأحاد) أي فان دلالة على الحكم
نظمية بلا كلام فلم يرفع بالظن الا ظني فغير قطع بالحكم بقرائن مشاهدته من المنقول عنه أو متواترة نقلت
المتواترة اذ ينبغي امتناع النسخ بالأحاد فستبقى هذا من ترجيح المتواتر اخذ من التعليل والله أعلم
بفصل في التعارض أي فيما صار إليه لدفعه اذا وقع ظاهر أو التعارض فتعاضد من عرض
يعرض وهي التوارد بين معنيين مختلفين على محل واحد وحاصله ان يدل كل من الدليلين على جميع
ما دل عليه الآخر أو على بعضه (قوله نطقان) أي قولان فليان بان تأتي كل منهما الاخر كليا أو جزئيا
(قوله فلا يخفى) أي حالهما من احدا أو أربعة (قوله عامين) أي متساويين في العموم بان يصدق
كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر (قوله على حال) أي متعارف قاصلا على الاستحسان أمكن
الترجيح بان وجد مرجح أحدهما على الآخر فالجمع مقدم وهو الاصح لان فيه عملاهما (قوله مثاله)
أي المذكور من العامين اللذين أمكن الجمع بينهما (قوله حديث الخ) بقرائن تنبئ لاضافته لما
بعده اضافة بنائية أو من اضافة الاعمال للاخص وبالتسوية على ابدال ما بعده منه (قوله قل ان
يستشهد أي نطقه منه الشهادة (قوله فعمل الاول الخ) هذا الجملة غير صحيحة عندنا لعدم قبول شهادة
المبادر عندنا ولو مع عدم علم من له الشهادة بل عليه أن يحمله ليدعي ويستشهد به فيشهد ثم الاول محمول
عنده ناعلي غير شهادة فالحسنة والثاني رواه مسلم بين بان الحديث يشتمل على ما رواه بان المعنى متفق
على معناه أي بين أهل الحديث (قوله فرني) هم أصحابه صلى الله عليه وسلم والثاني التابعون والثالث
تابعوهم (قوله ثم يكون بعدهم الخ) لا يخفى ظهور السباق في ذم القوم المذكورين فثبت المطلوب
من الاثرية ولا يراد ان شهادة الزور رافعة وأغلظ لجل هذا على المسابقة (قوله يتوقف) أي وجوبا
فهما عن العمل في الورد عن الشارع (قوله لانه أحوط) أي من الحل الذي هو مقتضى الاول
اذ العمل به يخلص عن المحذور يقتضي اختلاف العمل بالحل لاحتمال المحذور فيقع فيه ولذا قال
سيدنا عثمان رضي الله عنه أحلتها آية وحرمها آية وتوقف في ذلك لكن الفقهاء رجحوا التحريم
بدليل منفصل وهو ان الاصل في الاضاع التحريم فهو أحوط (قوله فان علم التاريخ) أي وما أن علم
تقارنهما في الورد وتخبر التاريخ بينهما في العمل ان تعذر الجمع بينهما كما هو الفرض وتعذر التاريخ
بينهما بان تساويهما من كل وجه (قوله وضوء من لم يحدث) والمقصود التعليل لامكان الجمع فلا ينبغي ان
الاشاعة لا يكونون بالرش في وضوء التحديد يمكن تعهده بحمل الرش على الفعل الخفيف الذي
يشبه الرش أو على التعلين على الخفيف يصدق الرش على أعلاهما بالرش على القدمين وهما في التعلين
و يكون المراد بقوله في بعض الطرق هذا وضوء من لم يحدث أي لم يحدث حديثا كبريا لم يجنب (قوله
ولم يعلم التاريخ) بان لم يعلم بينهما تقارن ولا تاريخ في الورد (قوله الى ظهور مرجح) فان تعذر الترجيح
تساويهما من كل وجه حير بينهما (قوله مثاله) أي مثال عدم إمكان الجمع (قوله ما فوق الاذار)

نسخ (المقدم بالتاريخ) كما في آية عدة الوفاة وآية المصارة وقد تقدمت الاربعة (وكذلك ان كانا خاصين) أي
فان أمكن الجمع بينهما يجمع بحمل كل واحد على وجهه وهذا مشهور في الجمعين وغيرهما وحديث
انه يتشاور ريش الماء في قدميه وهما في التعلين رواه النسائي والبيهقي وغيرهما فجمع بينهما بان الرش في حال التجدد كما في
بعض الطرق ان هذا وضوء من لم يحدث فان لم يكن الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ يتوقف فهمه الى ظهور مرجح لاحدهما مثاله
ما جاءه صلى الله عليه وسلم مثل عاصم بن الحر لرجل من امرائه وهي حائض فقال ما فوق الاذار

رواه أبو داود وجاء أنه قال أصنعوا كل شيء إلا الذكاح أي الوطء واه مسل ومن جلت الوطء فيما فوق الأزارقة وادافيه فخرج بعضهم التحريم احتياطاً وبعضهم الحلل لأنه الأصل في المنكوحه وإن علم التاريخ نسخاً لما تقدم في حديث زيارة القبور (وإن كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فنخص العام بالخاص) كتحصيل حديث الصححين في ساقست السماء العشر بحديثهم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (وإن كان كل واحد (١٧) مهما عاماً من وجهه وخاصاً من وجهه فنخص عموم كل واحد منهما بخصوص

الاستحباب) بأن يمكن ذلك مثله حديث أبي داود وغيره إذا ملغ الماء قلبن فإنه لا ينقص مع حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينقص شيء إلا ما غلب على ربحه وطعمه ولونه فالأول خاص بالقلتين عام في المتغير وغيره والثاني خاص في المتغير عام في القلتين وما دونهما نخص عموم الأول بخصوص الثاني حتى يحكم بأن ماء القلتين ينقص بالغير ونخص عموم الثاني بخصوص الأول حتى يحكم بأن ما دون القلتين ينقص وإن لم تنقير فإن لم يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر احتجنا إلى الترجيح بينهما فيما نعارضه مثله حديث البخاري من بدل دينه فاقنوه وحديث الصححين

أي من يندنا كظننا وصرها أي فعل الاستمتاع بهذا كله (قوله أصنعوا الخ) أي بالمرأة الحائض وهذا الأمر لا باحة (قوله ومن جلته) أي من جلته أفراد الوطء الوطء فيما فوق الأزارقة حديث الأول يجوز من هذا التحريم (قوله فتعارض فيه) أي ولو يمكن الجمع ولم يعلم التاريخ ويتوقف عن العمل بواحد منهما إلى ظهور المرجح وهو الاحتياط عند بعض وأصله الحلل عند بعض (قوله لأنه الأصل الخ) أي ويستحب عند الشافعي التحريم وما ذكره الشارح من الخلاف سهو منه فإن ما فوق الأزارق يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء قال النووي في شرح مسلم بل حكى جماعة كثيرة الإجماع عليه نعم التعارض في الحديثين المذكورين في الاستمتاع بغير الوطء فيما تحت الأزارق الأول بجمعه والثاني بجوز فرج بعضهم كالشافعي فخر به احتياطاً وبعضهم كابي حنيفة حله لأنه الأصل في المنكوحه كذا في الحاشية (قوله فيما سقت السماء) هو شامل لخمس أوسق وما دونها والمراد من السماء المطر أو السحاب أو الغيث وقوله العشر أي عشرين ما يحصل منه للقرافة قصر هذا الحديث على خمسة أوسق ويجوز - ما دونها عن حكمه (قوله عاماً من وجه) أي باعتبار التعارض به سواء تقارنا في الورد وتاخر أحدهما عن الآخر (قوله مثله) أي مثال كون كل منهما عاماً من وجهه وخاصاً من وجهه (قوله الأما غلب) أي أو طعمه أو لونه على تقدير من ربحه أي الماء ولو ادعى الحديثين معنى أو (قوله حتى يحكم) بالرفع على أن حتى ابتدائية والنسب بأن مقدرة بعد ما وكذا يقال في الثاني (قوله فإن لم يمكن تخصيص الخ) أي بأن لم يندفع التعارض بينهما احتجنا إلى العمل بأحدهما فيما تعارض فيه إلى الترجيح بينهما سواء تقارنا في الورد وتاخر أحدهما عن الآخر (قوله من بدل دينه الخ) بأن انتقل عنه إلى الكفر والمراد من الدين الإسلام ويمكن إرادة الأهم فيدخل فيه يهودي نصراني أو عاكس فإنه لا يقبل منه إلا الإسلام (قوله فاقنوه) أي بعد استقائته وجواباً لم ينق (قوله والراجع أنها تنقل) أي علماً بالحديث الأول وترجمه له والقرينة على ذلك أن المقصود بالنتهي حفظ حق العائنين في الأول على عمومهم وحصر الثاني بالمرقيات وتحصل أن المرتدة تنقل قياساً لقتلها بالكفر بعد الإيمان على قتلها بالزنا بعد الإحصان (قوله وأما الإجماع) يطلق في اللغة على معنيين أحدهما العلم والثاني الاتفاق فعلى الأول يصح إطلاقه على الواحد بخلاف الثاني لأن الاتفاق لا يستند إلا تعدد (قوله فهو اتفاق الخ) أي اصطلاحاً والمراد من اتفاقهم اشتراكهم في اعتقاد الحكم الدال عليه قولهم أو فعلهم أو تقريرهم من هذه الأمور أو بعضها الحادثة أي الخسلة التي من شأنها أن تحدث وتوجد من قول أو فعل أو غيرهما (قوله العوام) هم غير العلماء وعلمه بعضهم بأنهم ليسوا من أهل الاجتهاد لا عبرة بقولهم كالصبي والمجنون (قوله الفقهاء) وهم المتهودون (قوله الشريعة) أي المنسوبة إلى الشرع لا عن حكمهم أو ما ولو بطريق القياس (قوله فيها) أي في شام أو بسببها أو علمها أي على حكمها وقد يبحث في كلامه بأنه يقتضي أنه إذا لم يوجد إلا ثلاثة فأجمعهم معتبر بخلاف ما إذا كانوا ألفاً واجعوا إلا واحداً فإنه لا يعتبر (قوله حجة) أي فيجب الأخذ به (قوله دون غيرها) فلا يكون حجة في حق أحد من هذه الأمة وقيل أنه حجة بناء على أن

(٣ - ورفات) أصلى الله عليه وسلم نهى من قتل النساء فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص في النساء عام بالمرقيات والمريدات فتعارض في المرتدة هل تقتل أم لا والراجح أنها تقتل (وأما الإجماع فهو اتفاق علماء أهل العصر على) حكم (الحادثة) فلا يعتبر وفاة العوام لهم (ونفى العلماء الفقهاء) فلا يعتبر موافقة الأصوليين لهم (ونفى بالحادثة الحادثة الشريعة) لأنها محل نظر الفقهاء بخلاف القولية مثلاً فاقنوا جميع فاعلماء الأمة (واجاع هذه الأمة بجمعة دون غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع أمتي

هل ضلالة) رواه الترمذي وغيره (والشرع ورد جملة هذه الامة) لهذا الحديث ونحوه (والاجماع جملة على العصر الثاني) ومن بعده (وفي اي عصر كان) من (١٨) غير الصحابة ومن بعدهم (ولا يشترط في حجيته انقراض العصر) بان يموت اهل على

الصحيح لسكون اهل
أدلة اعية عنه وقيل
يشترط لجواز ان نظر
لبعضهم ما يخالف
اجتهاده فربما حقه
وأوجب بأنه لا يجوز له
الرجوع باجماعهم
عليه (فان قلنا ان
انقراض العصر شرط
يعتبر) في انعقاد
الاجماع (قول من
ولدى حياتهم وثقته
وصار من اهل
الاجتهاد) ولم يعل
هذا القول ان يرجعوا
عن ذلك الحكم الذي
أدى اجتهادهم اليه
(والاجماع يصح
بقولهم وبفعلهم)
كان يقولوا بجواز ثني
أو بقوله فبذل فعلمهم
له على جوازه لضعفهم
كما تقدم (و يقول
البعض وبفعل البعض
وانتشار ذلك القول
الفعل وسكون
الباقين عليه) وسي
ذلك بالاجماع السكوتي
(وقول الواحد من
الصحابة ليس حجة
على غيره على القول
الجديد) وفي القديم
حجة لحديث اصحابي
كالنجوم بايهم
اقتديتم اهتديتم

شرعهم شرع لنا (قوله على ضلالة) اي باطل والمعنى انه لا يقع اجتماعهم على الباطل لا بعد ولا
خطا في الضلالة من اجتماعهم مستلزما انه حق فيكون حجة واثباتا لامة الله تسعير بانواع
غيرهم من هذا الحكم والشرع اي ما جاء به صلى الله عليه وسلم وقوله ورد بصحة هذه الامة اي عن
الاجتهاد على بطل اي دل على ذلك والمراد بهما من يحتاج باقتناعهم (قوله على العصر الثاني) اي على
حله والمراد بكونه حجة على من ذكر وجوب الاخذ به واستماع مخالفته واعلم انه لا ينعقد اجماع الا
بعد وفاته صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يشترط في حجيته) اي في كونه حجة وقوله انقراض العصر اي
عصر الاجماع (قوله وأوجب الخ) صابته في شرح جمع الجوامع وأوجب جمع جواز الرجوع عنه
للاجماع عليه (قوله يعتبر) هو بالجزم على انه جواب الشرط أو بالرفع على انه دليل الجواب عند
سيو به أو نفس الجواب على اضممار الفاء عند الكوفيين أو على اضممار ثني (قوله وصار من
أهل الاجتهاد) اي فان خالف لم ينعقد اجماعهم على هذا القول (قوله ولهم ان يرجعوا الخ)
اي لعدم استقرار الاجماع (قوله وانتشار ذلك القول والفعل) اي بحث بالغ الباقين ومعنى زمن
يتكون فيه عادة من النظر (قوله وسكون الباقين عليه) بان لم ينكرو ولا ظهر اماراة الرضا أو
الصفط منهم وتخرج قبيل الانتشار وما بعده ما اذا بلغ القول والفعل كل الباقين أو بلقهم ولم
يمض الزمن المذكور فليس باجماع وما ظهر اماراة الرضا أو الصفط فهو اجماع فعلا و اماراة
الصفط فليس باجماع فعلا (قوله وسي ذلك بالاجماع السكوتي) واختار البيضاوي أنه
ليس باجماع ولا حجة واختاره القاضي ونقله عن الشافعي ونقل أنه آخر أقواله وأما استدلال
الشافعي رضي الله عنه في مسائل الاجماع السكوتي فأجاب عنه بان تلك المسائل ظهرت من
السالكين فيها قرينة الرضا فلست من محل النزاع (قوله وقول الواحد) اي وكذا قول الأكثر
(قوله على غيره) اي لا من علماء الصحابة ولا من علماء غيرهم (قوله على القول الجديد) هو ما لفته
الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه عصر ومحله فيما ينال من قبل الرأي وأما غيره فهو حجة اذهو في
محل المرفوع كقول الصحابي امرنا بكذا أو نهيتم عن كذا أو من السنة كذا أو رخص في كذا أو
موافقة الامام الشافعي رضي الله عنه لا بد من ثابت في القرائن ليس تقليدا لعل دليل قام عنده
فوافق اجتهاده اجتهاده وهو موعتي قول الرازي • لا سيما وقد تقدم الشافعي • (قوله اهتديتم) اي
كنتم على هدى فدل على ان قوله حجة والامم يكن المتدني به مهتديا (قوله وأوجب بضعفه) اي
ضعف هذا الحديث والحق ان قوله ليس بحجة لا جاع الصحابة على جواز مخالفة بعضهم بعضا ولو
كان قول بعضهم حجة لوقع الانكار على من خالفه منهم (قوله وأما الاخبار) اي ياتهم اشراوحكما
(قوله فالتأخير) اي الذي هو مفرد الاخبار وانتارده لان العرف بالحقيقة المدلول عليها بالمفرد (قوله
ما يدخله الصدق) هو مطابقة حكمه المفهوم منه لواقع والكذب حكمه (قوله ان يكون صدقا)
اي ذات صدق وذا كذب أو صادق أو كاذب (قوله ومتواتر) ما موثق من التواتر هو تتابع أمور واحد
بعد واحد بقرة قومه ثم أرسلنا رسولنا نرى (قوله فالتواتر) بداهة على عكس التقسيم اطول الكلام
على الاتحاد (قوله ما يوجب العلم) اي خبر من شأنه يوجب بنفسه ايجابا عابدا على حصول العلم
بصدق مضمونه فخرج بقولهم بنفسه ما يوجب به بواسطة القرائن تكبر ملك أخبر بموت ولده مشرف
على الموت وانضم اليه قرائن الصراخ وتزوج الصدوات على حالة منكورة فبر معتادة فانقطع بصحة
ذلك الخبر ونفعل بموت الولد (قوله وهو ان يرجعوا الخ) اي المتواتر وما يوجب العلم اي حاله ان

وأوجب بضعفه (وأما الاخبار فالحبر ما يدخله الصدق والكذب) لاحتسابه لهما من حيث انه خبر كقولك روى
قام زيد فيحتمل ان يكون صدقا وان يكون كذبا وقد يقطع بصدق أو كذبه لا فخر ارجى لانه لا قال تكبر الله والثاني
كقولك الضدان يحتملان (والخبر ينقسم الى احاد ومتواتر والمتواتر ما يوجب العلم وهو ان يرجعوا ليقع التواطع على

الكتب عن مثلهم وهكذا إلى أن ينتهي إلى المغرنة فيكون في الأصل إن مشاهدة أو سماع لأعن اجتهدا كالأخبار
عن مشاهدة مكة أو سماع خبر الله تعالى من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الأخبار (١٩) عن مجتهدية كأخبار الفلاسفة

يقدم العالم (والأحد)

وهو مقابل المتواتر

(وهو الذي يوجب

العمل ولا يوجب

العلم لاحتمال الخطأ

فيسو بقسم معين

إلى مرسل ومسنند

فالمسنند ما اتصل

استاده بان صرح

برواته كالم (والمرسل

ما لم يتصل استاده)

بان أسقط بعض رواته

(فان كان من مراسيل

غير الصحابة) رضى

الله عنهم (فليس

بحجة لاحتمال أن

يكون الساقط مجرّوا

(الامراسيل سعد بن

المسيب من التابعين

رضى الله عنه أسقط

الصحابي وعزاه للنبي

صلى الله عليه وسلم

فهى حجة (فانها

قتلت) أى قُتِلَتْ عنها

(فوجدت مسانيد)

(أى رواها له (الصحابي)

الذى أسقطه عن النبي

صلى الله عليه وسلم

وهو الغالب صهره

أبو زرعه أو هريرة

رضى الله عنه أما

مراسيل الصحابة بان

يروى صحابي عن

صحابي من النبي صلى

الله عليه وسلم ثم يقط

الناسي لضعف لان

بروى أو ذناب روى جماعة ولو ساقوا وكفارا وارقاوا ثانيا ولصدينا مجازين واقل الجماعة المذكورة
تسعة لا أربعة على الراجح لعدم إيجاب خبرهم العلم لاحتياجهم إلى التزكية فبما يشهد بهما (أى قوله)
وهكذا) وفي الكلام بحث وهو أن الحد لا يشمل ما لو كان الخبر من طبقة واحدة أو طبقتين فقط مع
أنه لا شبهة أن ذلك من المتواتر وكأنه بنى الأمر على الغالب (قوله فيكون في الأصل) أى فى أول
مراتبه وهو طبقة الأولى ناشئة عن مشاهدة أو سماع ٢ أى ولس (قوله لأعن اجتهدا) أى يجوز
الغلط فيه (قوله كالأخبار عن مشاهدة مكة) أى كالأخبار بوجود مكة الحاصل عن مشاهدة
مكة الخ (قوله أو سماع) أى لا أخباره صلى الله عليه وسلم عن الله الحاصل عن سماع الخ (قوله
يقدم العالم) أى فليس هذا من المتواتر بجواز الغلط فيه لأنه من اجتهد (قوله يوجب العمل) أى
بمضمونه وهو الذى لا يتبلغ روايته بعد المتواتر واحدا أو أكثر وشروطه عدة رواته فلا يجب العمل
بخبر الفاسق والمجهول وانما لم يوجب خبر الواحد العلم لان دلالة ثبته وأوجب العمل لقوله تعالى
فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة الخ والفرقة الثلاثة فكثر والثلاثة والطائفة متصاهبان أن تكون
واحدا أو اثنين وأيضا كان صلى الله عليه وسلم يبعث الأحادي القائل والنواحي تبليغ
الأحكام التى منها وجوب الواجبات وحرمة المحرمات لم يتقدوا ذلك ولم يترجموا العمل به (قوله
ما اتصل استاده) الاستاد فى اللغة ضم أحد الشئتين إلى الآخر ثم استعمل فى القافى يقال أسند
فلان الخبر إلى فلان إذا عزاه إليه أو تلقاه عنه وهو الطريق الموصلة إلى المتن والمتن هو غاية ما ينتهى
إليه الاستناد من الكلام قال الحاكم المسند ما رواه الحديث عن شيخ يظهر سماعه عنه وكذا شيخه
عن شيخه متصلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله بعض رواته) واحدا كان أو أكثر من أى
عمل كان وقال جماعة من المحدثين لا يسمى مرسلأما ما أخبر به التابعى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولذا قال فى البيهقي ١٠ ومرسل منه الصحابي سقط ١٠ وسواء الساقط منه اثنان فأكثر على
التوالى من أى موضع كان معصلا ولذا قال فى ١٠ والمعضل الساقط منه اثنان ١٠ (قوله فان كان)
أى المرسل (قوله غير الصحابة) بان كان المرسل لا غير صحابي (قوله مجرّوا) أى منصفابا بجعل
بعد الله (قوله ابن المسيب) ينتج الياء وكسرها (قوله من التابعين) جمع تابع بمعنى التابعى وهو من
لقى الصحابي بشرط طول الاجتماع بخلاف الصحابي فانه من اجتمع بالرسول ولو لحظة (قوله عن النبي)
متعلق برواه أى والصحابي عدل واسقاط العدل كذا كره (قوله وهو) أى ذلك الصحابي الذى رواها
له (قوله أبو زرعه) أى لا زوج ينته فان الضمير يطاق على كل منهما (قوله أماراسيل الصحابة
الخ) الحاصل أن المرسل لا يجمع به إلا ذاتا كد يقول صحابي أو فعله أو قولى أكثر أهل العلم أو كان
من مراسيل الصحابة وكذا إذا أسند غير المرسل وكذا إذا عرف من حال الزاوى الذى أرسله أنه
لا يرسل إلا عن يقبل قوله كمراسيل سعد بن المسيب نص عليه الشافعى رضى الله عنه وزاد
بعضهم القياس وأن ينتشر من غير تكبر أو ينضم إليه عمل أهل العصر به (قوله ثم يسقط الثانى)
وهو بواسطة ينشئ بين النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كلهم مدول) أى فلا يبعث عن مد التهم
فى روايته ولا شهادة فيكون الساقط عدلا واسقاط العدل كذا كره وأما سماع الصحابي من تابعى
فنادر (قوله والضعفة) هى مصدر عن الحديث يعنونه إذا رواه لفظ عن فلان أى على حكمه
وهو قوله والعمل به (قوله لافى حكم المرسل) من رده وعدم العمل به (قوله فى الظاهر) شرط
أن يكون المعنعن غير مدلس وإن يمكن لقائه بعض المعنعنين بعضا وفى اشتراط ثبوت اللقاء
خلاف (قوله وإذا قرأ الشيخ) سواء قرأ من حفظه أو كتابه (قوله وغيره يسعه) أى ولومن وراءه

الصحابة كلهم مدول (والضعفة) بان يقال حدثنا فلان عن فلان الخ (تدخل على الاستاد) أى على حكمه فيكون
الحديث المروى به فى حكم المسند لافى حكم المرسل لاتصال سنه فى الظاهر (وإذا قرأ الشيخ) وغيره يسعه (يجوزة راوى أن

يقول حدثني أو أخبرني وإن قرأ هو على الشيخ فيقول أخبرني ولا يقول حدثني لأنه لم يحدثه ومنهم من أحاط حديثي وعليه عرف أهل الحديث لأن القصد بالاعلام بالرواية عن الشيخ (وإن أحازه الشيخ من غير رواية فيقول أحاطني أو أخبرني حاجة وأما القياس فهو رد الفرع إلى (٢٠) الأصل بطله تجمعهما في الحكم) كقياس الأرزل الرقي التي بالجامع الطم (وهو ينقسم

إلى ثلاثة أقسام إلى قياسه وقياس شبه قياس العلة ما كانت العلة فيه موجبة للحكم بحيث لا يحسن عقلا تخلفه عنها كقياس الضرب على التأنيف للوالدين في التفرغ به لآله (وقياس الدلالة هو الاستدلال بأحد النظيرين على الآخر وهو أن تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم) كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجمامع أنه مال نام ويجوز أن يقال لا يجب في مال الصبي كآل به أبو حنيفة فيه (وقياس أنه هو الفرع المردود إلى أصلين فيلحق بأكثرها شيئا) كما في العبد إذا تلفت فانه مردود وفي الضعافين الإنسان الحر من حيث أنه آدمي وبين الهيمنة من حيث أنه مال وهو بالمال أكثر شيئا من الحر بدليل أنه يباع ويورث ويوقف وتضمن

حيث عرف صوته (قوله حدثني الخ) أو حدثنا أو أخبرنا أو أسمعنا فلا يقول أو قال لنافلان أو ذكر نافلان لا فرق بين أن ياذن للسامع في رواية السمع أو يسمعه عنها بخلافه وعني أو رجعت عن أخبارك وهو كذلك نعم أن أسند المنع إلى نحو خطأ منه فيما حدث به أو شك فيه امتنع الرواية عنه (قوله وإن قرأ هو على الشيخ) أي من كتاب أو حفظ وهو يسمعه سواء حفظ الشيخ ما قرأ عليه أو لا (قوله فيقول أخبرني) وإن لم يسمعه بخلافه قراءة عليه أو بقرائه عليه (قوله ولا يقول) أي لا يجوز له اصطلاحا أي لا ينبغي أن يقول حدثني وقد استشهد بعضهم للفرقة بينهم بأنه لو قال لعبيده من أخبرني بكذا فهو حر ولا يثبت له فخير بذلك بعضهم بكتاب أو رسول أو كلام عتي بخلاف ما لو قال من حدثني بكذا فإنه لا يعتق إلا أن شافيه بالكلام (قوله وإن أحازه) ولومع النازلة والأحازة معها أعلى مرتبة من الأحازة المرددة منها وهي أنواع أعلاها أحازة خاص نحو أجزت من عاصري رواية جميع مروياتي (قوله وأما القياس) أي الذي هو من أصول الفقه (قوله في رد الفرع إلى الأصل) أي الحافقه به وهذا معناه اصطلاحا وأما العلة فهو تقدير الشيء بالآخر ليعمل المساواة بينهما وله قسمة التوب بالذراع أي يحد رتبته وأركانها أربعة الأصل والفرع وحكم الأصل وعلة حكم الأصل (قوله بطله) أي يسبها وهو أمر مشترك بينهما يوجب الاشتراك في الحكم (قوله تجمعهما) أي الأصل والفرع أي نزل على اجتماعهما في الحكم العلوم للأصل (قوله كقياس الأزانج) أي يقول أيضا النبيذ حرام كالخمر للاسكار (قوله فيه) حال من العلة (قوله موجبة للحكم) أي مقتضية اقتضاء تمام الثبوت بمثل حكم الأصل للفرع (قوله عقلا) أي في نظر العقل وقوله تخلفه عنها بان توجد في الفرع ولا يثبت هوله (قوله بأحد النظيرين) أي ثبوت الحكم في أحد النظيرين أي الشئتين المتشاكين في الأوصاف على ثبوته في النظير الآخر (قوله وهو) أي الاستدلال المذكور أي المراد به (قوله موجبة للحكم) أي لا تكون مقتضية اقتضاء تمام الثبوت بالحكم للفرع بحيث يقع عقلا تخلفه عما يل تكون بحيث لا يقيم ذلك لتقرب الفارق بينهما (قوله مال الصبي) المراد به ما مثل الصدقة (قوله ويجوز أن يقال) أي من غير استصحاب في نظر العقل فحينئذ يفرق بين البالغ والصبي بالقياس على الحج فانه يجب على البالغ ولا يجب على الصبي والضعف بينهما بخلاف البالغ (قوله إذا تلف) بالنسبة للعقل أي قتل (قوله من حيث أنه آدمي) أي ومقتضى ذلك أن لا يراد فيه على الدية وقوله من حيث أنه مال أي ومقتضى ذلك الزيادة على الدية (قوله وهو بالمال أكثر شيئا) فالخبي بالمال في ضمانه بغيره بالقيمة ما لفت ولو زادت على دية حر (قوله بما نقص من قيمته) أي أن لم يكن لها أرض مقدر من حر فإن كان لها ذلك فالأولى أن يقول وهو بالهيمنة أكثر شيئا (قوله أي أن يجمع بينهما ما نسب) أي لا بد أن تكون علة مماثلة لعلة الأصل إما في عينها كقياس النبيذ على الخمر بجمامع الاسكار أو في حنفها كقياس وجوب التقاص في الأطراف على التقاص في النفس بجمامع الخنافة (قوله الحكم) متعلق بجمع أي لأحد اثبات حكم الأصل للفرع وكان وجه ذكره في الشرط مع قوله السابق بطله تجمعهما في الحكم عدم خصوصية ذلك في الشرط لاحتقال الإرادة بغير بعض الأنواع (قوله أن يكون ناسئا) أي يكون حكمه الذي يراد اثباته للفرع (قوله بين الخصمين) أي المتنازعين في ثبوت ذلك الحكم للفرع (قوله) فإن لم يكن خصم أي يراد الاحتجاج عليه بأن لا يدعوا ثبات الحكم في الفرع (قوله قول به القياس) أي يعتقده من حيث صحة الثبوت به أو بتقليد صحيح (قوله ومن شرط العلة الخ) أي من

أجزاؤه بما نقص من قيمته (ومن شرط الفرع أن يكون مناسسا للأصل) فيما يجمع به بينهما الحكم أي أن يحكم بهنما بما غاب الحكم (ومن شرط الأصل أن يكون ناسئا بدليل متفق عليه بين الخصمين) لكونه القاء صحة ١٤

في معولاتها فلا تنقض لفظا ولا معنى) فحق انتقض لفظا بأن صدقت الاوصاف المعبر بها عنها في صورته بدون الحكم أو معنى بأن وجد المعنى الملحق به في صورته بدون الحكم فسد القياس الاول كان يقال في القتل بالقتل انه قتل عمد ولو ان فيجب به القصص كالقتل بالمعدية فنقض ذلك بقتل الولد ولده فانه لا يجب به قصاص والثاني كان يقال تجب الزكاة في المواتي لدفع حاجة الفقير فيقال بنقض ذلك بوجوده في الجواهر ولا زكاة فيها (ومن شرط الحكم (٢١) ان يكون مثل العلة في الشيء

والاثبات) أى ناهيا لها في ذلك ان وجدت وجدوان انتقت انتني (والعلة هي الحالة للحكم) بمناسبة (والحكم هو المطلوب للعلة) لما ذكر (وأما الخطر والاباحة فمن الداس من يقول ان الاشياء بهذه البعثة (على الخطر) أى على صفة هي الخطر (الا ما اباحت الشرعة فان لم يوجد في الشرعة ما يدل على الاباحة فيستحكم بالاصل وهو الخطر ومن الناس من يقول بضده وهو ان الاصل في الاشياء بهذه البعثة انها على (الاباحة) اما حظره (الشرع) والصحيح التفصيل وهو ان المضار على التحريم والمنافع على الحل اما قبل البعثة فلا حكم يتعلق بأحد لا انتفاء الرسول الموصل اليه (ومعنى استصحاب الحال) الذي يحتاج به كحماياتي (ان يستصحب الاصل) فكان لم يجد دليل على

حيث صحة الحاقها بواسطتها (قوله في معولاتها) وهي الاحكام الملزمة لها وانما جاع المعامل مع اتحادها في نفسه لثبوت تعدد محالها (قوله فلا تنقض) تغريغ على الاطراء وقوله لفظا ولا معنى بغير ان يحول عن الفاعل وقائل ان يقول لا حاجة لاعتبار انتفاء الانتقاض لفظا للاستغناء عنه باعتبار انتفاء الانتقاض معنى لانه شمله بل لا يقتصر على قوله فلا تنقض لكفى وكرهه اراد الايضاح والتأكيد وتعليم الاصطلاح (قوله الاول) أى الانتقاض لفظا (قوله بالقتل) أى الشيء الثقيل وهو ما يقتل مثله كالجرح والحسب (قوله والله ولده) أى الاصل وان علا الشرع وان سفل (قوله فانه لا يجب به قصاص) أى فقد صدقت الاوصاف المعبر بها عن العلة وهي القتل والمعدية ولو ان أى هذه الالفاظ بدون الحكم وهو وجوب القصص (قوله والثاني) أى الانتقاض معنى (قوله فيقال) أى اعتبارا على هذا التعليل (قوله ولا زكاة فيها) فقد وجد المعنى الملحق وهو دفع حاجة الفقير بدون الحكم وهو وجوب الزكاة (قوله ومن شرط الحكم الخ) أى حكم الاصل من حيث صحة الحاقها فيه سبب علة (قوله ان وجدت وجد الخ) خرج ما لا يمكن كذلك بان وجدت بدونها أو وجد هو بدونها في صورة أو صور (قوله بمناسبة الخ) أى بسبب ان بينهما مناسبة تقتضي ارتباطا بينهما واجتماعا في المصطلح (قوله لما ذكر) أى من بمناسبة (قوله واما الخطر والاباحة) أى فقد اختلف فيما هو الاصل فيه ما بعد البعثة (قوله فمن الناس) أى العلماء فاتهمهم الناس (قوله ان الاشياء) المراد منها ما يمتثل في الاقوال والافعال وغيرها (قوله اما اباحت الشرعة) أى دللت على اباحتها ويثبت ان برادها لابياحة هذا الجواز بالمعنى الشامل للوجوب والتسبب والكرهية (قوله فيستحكم) بمعنى يستحكم فيه فالعين لتأكيدا ويطلب من النفس التمسك فيه فهي للطلب وهذه العبارة تأكيد لايضااح لما فيها (قوله اما حظره الشرع) أى دل على انه محظور رأى حرام (قوله المضار) جمع مضرة وهو ما يضر ويؤلم (قوله اما قبل البعثة) أى تبلغ النبي صلى الله عليه وسلم الشرعة الى الخلق وهو الظاهر ان ما بين رسولها اليه وقبل تبلغها كاقبل وصولها اليه (قوله فلا حكم) أصليا أو فرعيا كما هو المنقول عن الاشارة ووجه من غيرهم وهذا قال المصنف في شرح مسلم ان من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الاوثان فهو في النار (قوله الموصل اليه) أى الحكم ويلزم من انتفاء الرسول انتفاء ترتيب الثواب والعقاب لقوله تعالى وما كنا معذبين أى ولا مشدين حتى نبعث رسولا (قوله وهو حجة حتما) وفيه ان بعضهم حكى الخلاف فيه للشارح انما لم يفت اليه لان تعارضهم بتأنيده (قوله المشهور) أى المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق ولشبهه في الزمن الاول أى وهو ما قبل ذلك الزمن (قوله ترجع الخ) أى بان يرغب فيها بشيعة الكمال (قوله بالاستصحاب) أى لعدم وجوب الزكاة في عهده صلى الله عليه وسلم وسن الاستصحاب للطلب ومعنا ان الناظر يطلب الاثبات صحة ما مضى واما عكس الاستصحاب المشهور وهو ثبوت الامر في الاول لثبوته في الثاني فاستصحاب مقلوب كان يقال في المكالم الموجد الا ان كان على عهده صلى الله عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي قال السبكي ولم يقل الاستصحاب الا في مسئلة واحدة ذكرتها خوف الاطالة (قوله واما الادلة) أى ترجيحها (قوله في تقدم الجلى الخ) أى عند اجتماعها وتتأني

أى العدم الاصلى (عند عدم الدليل الشرعي) بان لم يجد المجتهد بعد البحث الشبهة وجوب صوم رجب فيقول لا يجب استصحاب الحال أى العدم الاصل وهو حجة في ثبوت امر في الزمن الثاني لثبوته في الاول فحجة عندنا دون الحجة فلا زكاة عندنا

على الخفي) وذلك كالتظاهر، وأقول فيقدم النطق على المعنى الحقيقي على معناه المجازي (والموجب العلم على موجب الظن) وذلك كالتواتر والآحاد فيقدم الأول لأن يكون عاماً فيض بالناسي كما تقدم من تخصيص الكتاب بالنسبة (والنطق) من كتاب وستة (على القياس) لأن يكون النطق عاماً فيض بالقياس كما تقدم (والقياس الخفي على الخفي) وذلك كقياس العلّة على قياس الشبه (فإن وجد (٢٢) في النطق) من كتاب أو ستة (ما يقرب الأول) أي العدم الأصلي الذي يعبر عن استصحابه استصحاب الحال

مدلولاتها (قوله على الخفي) أي بالنسبة لآخر وان كان جلياً في نفسه (قوله والمؤول) أي المأمول على معناه المرجوح من غير دليل (قوله على معناه المجازي) أي وعلى مجموع المعنيين لأنه باعتبار ذلك عادل فإن دل عليه دليل انعكس الأمر (قوله من تخصص الكتاب بالسنة) مثاله بوصفك الله في أولادكم الخ فإنه تخصص بقوله في الحديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله والنفق) أي وتقدم النفق وهو قول الله وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله من كتاب وسنة) أي متواترة أو أحاد (قوله والقياس الجلي) وهو احتمال الفارق فيه ضعفاً كقياس العبياء على العوراء في المنع من التضحية وإن احتمل الفرق بأن احتمل الفرق بأن العبياء ترشد إلى المربي المجيد فتدبر والعوراء توكل إلى نفسها وهي ناقصة البصر فلا تدعى فيكون العوراء مظنة الهرز الضعفة (قوله وذلك كقياس العلة الخ) يعني أنه إذا تردد الفرع بين ثلاثة أحوال أحدها علة موحدة للحكم الحق به ولو كان أكثر شهاً بغيره أو كان له نظير على قياس الشبه بل وعلى قياس الدلالة (قوله أي بعمل به) أي بأن تعتقد (قوله ومن شرط المفتي) أي شرطه المحقق له أي الذي لا يكون صالحاً للافتاء إلا به (قوله وهو المحدث) أي المطلق المنصرف إليه الاسم عند الإطلاق (قوله خلافاً ومذهباً) هما منصوبان على زرع الخافض والتقدير من يخالف مذهب إمامه ومذهب إمامه (قوله أي بمسائل الفقه) أي بالمسائل التي هي لفقه (قوله وقواعده الخ) هو يدل على قبله والمراد منه علم بمسألة يشك من العلم بها من استخراج ما روي عليه أو لا يصحور العلم بجميعها لأنها لا تنتهي بتوارد الأزمان (قوله منه) أي الخلاف من أي أقواله بأن لا يخرج عنه (قوله كامل الآلة) المراد أن تكون آلات الاجتهاد كلها حاصلة عنده ولا يشترط أن يبلغ في الفقه والدراسة العليا بل يكفي بلوغه فيها الدرجة الوسطى وهو يحتاج إلى البتة منها في استنباط الأحكام (قوله ومعرفة الرجال) ويكفي في زماننا الرجوع إلى أهل الحديث كالإمام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم فيعقد عليهم في التعديل والتبرج (قوله وقواعد الأصول) أي أصول الفقه وأصول الدين (قوله وغير ذلك) كعرفة مواقع الاجتماع بحيث يعرف من مآدى إليه احتمالاً وليس مخالفاً للاجتماع ومعرفة النسخ والمنسوخ وأسباب النزول وبشرط التواتر والصحيح والضعيف (قوله ومن شرط المفتي) أي من يطلب الفتيا من غيره و يسوغ له العمل بشيأ غيره (قوله من أهل التقليد) بأن يكون من أهل الاجتهاد قد درى الترجيح أو لا لكنه يبلغ منصب الاجتهاد (قوله فيلزم المفتي الخ) أي العدل المعلوم أهلته وعدالته أو مظنه وهما وكذا بر العدل إذا علم بالقرائن صدقه واعتقده فيما ينظر وحكي في جميع الجوامع قولاً بجواز اقتله المقلد إن لم يقدر على الترجيح لأنه ناقل لما يقضي به من إمامه وإن لم يصح سنده منه قال الشارح في شرحه هذا الواقع في الأعصار والمآخرة (قوله وليس للعالم الخ) أي يجرم عليه ذلك وإن كان قاضياً وإن كان بره أعلم منه وإن ضاق الوقت عن الاجتهاد فلا يصح تقليده ولا العمل المبني عليه تمكنه من اجتهاد الذي هو أصل التقليد ولا يجوز العدول عن الأصل مع إمكانه إلى البدله (قوله يقول قول قائل) أي اعتقاده مع العمل به أولاً ومنه قبول العالم قول المفتي والقاضي قول الشهود وقول خبر

فواضح انه يعمل
بالطبق (والأى
وان لم يوجد ذلك
(فيستحب الحال)
أى لعدم الأصل أى
يعمل به (ومن شرط
المقتضى) وهو المجهد
(ان يكون عالماً بالفتنة
أصلاً وفرعاً خلافاً
ومذهباً) أى مسائل
الفتنة وقواعد
وفروعه وما فيها من
الخلافاً ليذهب الى
قول من ولا يخالفه
بان يحدث قولاً آخر
لا ينزاع اتفاق من
قبله بعدم ذهابهم
اليه على نفسه (وان
يكون كامل الآلة فى
الاتحاد عارفاً بما
يحتاج اليه فى استنباط
الاحكام من النصوص
واللغة ومعرفة الرجال
الراوين) للاخبار
ليأخذ برأيه المقبول
منهم دون التروح
وتفسير الآيات الواردة
فى الاحكام والاعبار
الواردة فيها ليوافق
ذلك فى اجتهاده ولا

[illegible]

بأن يجتهد (فيعو زان يسمى قبول قوله تقليدا) لاحصا
ينطق عن الموحى ان هو الاوحى بوحى فلا يسمى قبول قوله تقليدا
الغرض المقصود من العلم ليحصل له (فالمجتهد ان كان كامل الالة في الاجتهاد)

الواحد يخرج بقوله بلا حجة ما اذا ذكره التام للادخلة فيها والافك عدم ذكره هو المراد بالقول الواحد
والاعتقاد وهو مجاز مشهور يدخل الحدود فدخل في ذلك ما اذا اعتقدت فعل الخير من غير ان تعرف
دليله (قوله بان يجتهد) تفسير للام من القياس ويؤيده تعبير البرهان بالاجتهاد بدل القياس (قوله)
فان قلنا الخ) هذا هو الراجح وعليه فالصواب انه لا يخفى فيه تنزيها لمصعب النبوة عن الخطا في
الاجتهاد (قوله ان هو) أي ما المنطوق له صلى الله عليه وسلم الاوحى فهو يدل على ان جميع ما يصدر
عنه عليه الصلاة والسلام ناسي من الوحي والحق انه صلى الله عليه وسلم يجتهد بمعنى الالة حيثئذ
وما يصدر من طقه بالقرآن عن الهوى ما القرآن الاوحى بوحى (قوله بذل الوسع) أي المقدور ان صرفه
في النظر في الالة وقوله بلوغ الغرض أي لاجل الوصول اليه وقوله المقصود صفة كاشفة للغرض
وقوله عن العلم بان الغرض المقصود على ان المراد بالعلم هو علم الحكم المذكور وقوله ليحصل له أي
ليحصل ذلك الغرض لذلك البذل (قوله ان كان كامل الالة) وهو المجتهد المطابق ومظهره ان غيره
من النوعين السابقين كوفي ذلك وانما اقتصر المصنف على ذلك لان كلامه فيه وعلى كل فلو اسقط
قوله ان كان كامل الالة لكان أولى اه من الحاشية (قوله فاصاب) بان وافق ما اداه اجتهاده اليه
ما هو الحكم في الواقع (قوله اجر ان) أي نصيبان من الثواب يعلمهما الله كية وكيفية (قوله واصابته)
اعترض بان الاصابة ليست من صنعه فكيف يناب علمها واجاب السدي بانه قد يناب على ما ليس
من صنعه اذا كان من آثار صنعه ثم جواز ان يكون الاجر الثاني على كونه من صنعه يقتدي بها
من يتبعه (قوله فله اجر واحد) ولا يتم عليه بسبب خطئه الا ان قصر في اجتهاده بان لم يزل وسعه
فلا جبر وهو اتم (قوله ومنهم) أي الأصوليين كالاسعري والباقلاني (قوله مصيب) وعليه
فالظاهر ان له اجرين (قوله الكلاية) أي النسبة الى الفن المعنى بالكلام (قوله أي العقائد)
أي المعتقدات أي المطلوب اعتقادها (قوله بالتثنية) أي كون الالة ثلاثة ثلاثة الله والمسيح وريم
يشهادة قوله أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله (قوله النور والظلمة) يعني انهما
قديمان عندهم وامتزجا فتولد من امتزاجهما العالم (قوله والمعاد في الآخرة) أي عود الجسم بان
يبعث الله الموتى من القبور ويرد الروح اليها وفي الحديث يحشر الناس عرافة فلا يتم براد في
اجساد أهل الجنة لتتوفر عليهم الذات وفي اجساد أهل النار تفلظ للعقوبات وورد أن من الكافر
كاحد (قوله والمحدثين) من اللاحد وهو البذل عن الاستقامة (قوله خلقة) هو بالانصب عطف على
صفاته (قوله وغير ذلك) هو بالانصب ايضا أي وفي نفهم غير ذلك مما انبته اصل ككون ارتكابه
الكبيرة لا يربى بل الايمان فان المعتزلة تقول ذلك وقالوا بل يربى له معنى انه واسطة بين الايمان والكفر
(قوله ودليل من قال الخ) وهم الجمهور (قوله ليس كل مجتهد في الغروع مصيبا) بل قد وقع كما
على ما تقدم (قوله واصاب) أي في اجتهاده بان اداه الى ما هو الحكم في الواقع (قوله فله اجر واحد)
ولا يبعد ان يؤجر على الحكم ايضا وعلى قصده الحكم بالحق وفي رواية الحكم اذا اجتهد بالحكم
فاحصا فله اجر وان اصاب فله عشرة احرور ولا منافاة لان الاخبار بالقليل لا ينفي الحكم بالكلية
اعلم أولا بالاجر ثم فاجبر بها ثم بال عشرة فاجبر بها وان الاجر ينساب وان الاجر ينساب
المجتهد أي حكم خطئه وبدايش الخطا فان وجه الدلالة على ذلك ان المجتهد لا يخطئ
المتب للطلوب بل هو محل النزاع لا غير (قوله) ليس لفظ البخاري وانما لفظ البخاري ماذا

(وان اجتهاد)

يا خطا فله اجر واحد

على اجتهاده وسباني

دليل ذلك (ومنهم

من قال كل مجتهد في

الغروع مصيب) بناء

على أن حكم الله في

حقه وحق مقاده

ما أدى اليه اجتهاده

(ولا يجوز ان يقال

كل مجتهد في الاصول

الكلامية) أي

العقائد (مصيب

لان ذلك يؤدي

الى تصويب أهل

الضلالة من الصاري)

في قولهم بالتثنية

(والمجوس) في قولهم

بالاصول للعالم النور

والظلمة (والكفار)

في نفهم التوحيد

وبعثة الرسل والمعاد

في الآخرة (والله

في نفهم صفاته

كالكلام وخالص

العباد

الذين

فله اجر واحد وجه الدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم

إذا اجتهد بالحكم فحكم فاصاب فله

الحق) وذلك كالتظاهر والاثول ففقروا
 واتروا الاحادية - دم الابار (ربيع)
 : (على الة اس) الا
 ١٤

جد المن ايدع اصول
 حيز الخفاء محض الافضل وصلاة ولاما على سيدنا محمد افضل من شيدقواعد الاحكام وعلى آله
 وأصحابه القائمين بعده بتاييد دعائم الاسلام وقد بعدكم فتدتم بعون مقصص الهبات طبع حاشية
 الصلاة الشيخ أجد النعماني على شرح الوفاء لكلك العلماء وكعبة الاولياء الامام
 جلال الدين الحلبي قدس الله روحه ونور ضريحه وهي حاشية فائقة جليلة
 وتحقيقات باهرة جليلة وقد غشت غرر حواشها وطرزت طرر صانها
 بذلك الشرح الشارح للصدور المحتوى في علم الأصول على ما هو
 جرى بأن رسم بالنور على محور المحور وذلك بالمطبعة الميمنية
 بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي أجد الدردير
 في ربيع الأول ١٣١٥ هـ
 ربه الهدى أجد الباني الحلبي ذي
 العز والتميز وذلك في شهر
 ربيع الأول ١٣١٥ هـ
 على صاحبها افضل
 صلاة وأتم تحية
 آمين



